الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية
FACULTY OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES

1985
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

كلية : العلوم الإنسانية والاجتماعية ماستر 02
قسم : تاريخ تخصص:تاريخ الوطن العربي المعاصر

عنوان المذكرة

معيقات التكامل الاقتصادي العربي وآفاقه

مذكرة مقدمة نيل شهادة الماستر الأكاديمي تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر

إعداد الطالبين :
☜ رياض بوقفالة
☜ عمر القويزي

إشراف :
د. نور الدين مقدر

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرّتبة العلميّة	الجامعة الأصليّة	الصّفة
د . بن رحال يمينة	أستاذ التعليم العالي	جامعة السيلة	رئيسا
د. نور الدين مقدر	أستاذ التعليم العالي	جامعة السيلة	مشرفا ومقرّرا
د بن سديرة الياس	أستاذ التعليم العالي	جامعة السيلة	مناقشا

السنة الجامعية : 1446/1445هـ-2024/2023 م

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

الحمد لله حمدا طيبا بجلاله وعظيم سلطانه، فالحمد لله الذي هدانا للإسلام ، وأرشدنا للعلم ووفقنا للخير، ونشكر الله سبحانه وتعالى الذي وفقنا وأعاننا على إتمام هذا العمل المتواضع والصلاة والسلام على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين .... كما جاء في قول الرسول صلى الله عليه وسلم :

« **من لم يشكر الناس لم يشكر الله** » وبعد....

نتقدم بجزيل الشكر والامتنان والعرفان بعد الله لكل من قام بمساعدتنا على إتمام هذا العمل المتواضع ... كما نتقدم بخالص الشكر والتقدير لأستاذنا الفاضل الدكتور **نور الدير مقدر**على ما أسداه لنا من نصائح وارشادات

وإلى كل أساتذتنا بقسم التاريخ بجامعة المسيلة على ما قدموه لنا من معلومات قيمة في مشوارنا الدراسي وتوجيهات وإرشادات

ولا يفوتنا أن نشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد

إهداء

أولاً نحمد الله عز وجل على منه وعونه لإتمام هذا البحث.

في البداية الحمد والشكر لله

نهدي تخرجنا وثمرة تعبنا إلى من نعشقهما

الى نبض القلب...الى من تستقبلنا بابتسامه وتودعنا بدعوة "الأم الغالية"

نسأل الله ان يحفظها لنا، والى السند وحزام الظهر والأماني "الأب الغالي"

وإلى الوطن وملاذ الحياة، وإلى من ساندونا ووقفوا معنا الى من نحبتهم بجنون أصدقاء و اخوان واخوات.

الى اخوتنا واخواتنا الذين تقاسموا معنا عبء الحياة

الى كل من علمنا حرفا.....

الى جميع الأصدقاء ورفقاء الدرب....

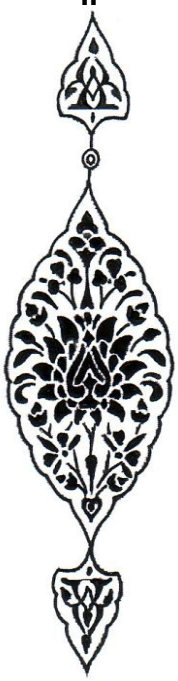

مقدمة

يعد الاقتصاد العربي في الوقت الراهن أمام مجموعة من الأخطار والتحديات التي تتطلب إعطاء العمل الاقتصاد العربي المشترك دفعة قوة تتناسب ومستوى الأخطار والتحديات وتمكنه من مواصلة العمل الجاد والطموح على درب التكامل الاقتصادي تحقيقا للتنمية الشاملة.

والواقع أن الأوربيين نجحوا في تقديم نموذج لائد للاندماج وتكامل الاقتصاديين فيما دولهم وبالمقابل عرف العرب تعثرا للاندماج والتكامل فيما بينهم رغم المقومات التي تتوفر عليها العول العربية .

سنحاول في هذا العمل الوقوف عند تقصي الحقائق المتعلقة لمعوقات العمل العربي المشترك والانسداد الذي وصل إليه العرب في مسيرتهم التكاملية والاخفاقات التي لازمتها كما نفرج باتلمقابل على أهم المقومات التي يتمتع بها الوطن العربي والتي ترشحه لأن يكون له وزن في التكتلات الأخيرة مع عرض تجربة الاتحاد الأوروبي كتجربة رائدة في مجال التكامل الاقنصادي .

01.الاشكالية:

وهنا نحن امام إشكالية في دراستنا لهذا الموضوع تتمثل في: تكمن مشكلة الدراسة في: **ماهية التكامل الاقتصادي العربي الناجح، وما الاستراتيجيات الواجب اتباعها لأجل تحقيق هذا التكامل الاقتصادي في ظل تحديات العولمة؟**

تتفرع الاشكالية الرئيسية لمجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

أ.لماذا نجحت أوروبا بايجاد صيغة تكاملية اتحادية في حين تعثر العرب ؟

ب. ما مراحل التكامل الاقتصادي العربي وآفاقه؟

02.أسباب اختيار الموضوع:

- هذا الموضوع مناسب وممهم للدول العربية من أجل أن تقف موقف محفز لأجل تكاملها.
- هذه الدراسة هامة لأنها تقدم للباحثين السياسيين معلومات تتعلق بمسار تطور العلاقات بين الدول العربية.

- هذه الدراسة هامة لأنها تقدم للمكتبة العربلية معلومات عن العوامل المساعدة على الاتحاد العربي ونزع العراقيل فيما بين الدول .

وفي كثير من الأحيان نتناول مثل هذا الموضوع من زوايا متعددة لا تقتصر فقط على زاوية الاقتصاد وبصفتي مواطن عربي فالرغبة كانت كبيرة من أجل الوصول إلى تقديم اقتراحات قابلة للتطبيق ولو بشكب تدريجي لتحقيق التكامل المنشود

03.أهمية الموضوع:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها انطلاقا مما يلي:

أ.المكانة التي أصبح تحتلها موضوع اتلاندماج في التكامل العالمي.

ب.خطت منطقة التجارة الحرة العربية خطوة مهمة جدا لأجل طريق الوحدة الاقتصادية العربية.

04.منهج الدراسة:

من أجل الإحاطة بجوانب الموضوع نستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في قالب الشعر من خلاله للغجابة على أهم تساؤلات الإشكالية..

05.خطة الدراسة :

سيتم تغطية الدراسة من خلال التطرق للمحاور التالية :

أولا: المقومات والمؤهلات (الطبيعية الحضارية والدينية والمالية والثقافية) كفصل أول

ثانيا: محاولات التكامل الاقتصادي على مستوى (مجلس التعاون الخليجي والاتحاد المغاربي ، مجلس التعاون العربي) كفصل ثان

ثالثا: معوقات التكامل الاقتصادي (التاريخية، الاقتصادية، السياسية) كفصل ثالث

رابعا: المشاكل التي تفرض مجلس التعاون الخليجي والاتحاد المغاربي ومجلس التعاون العربي) كفصل رابع

خامسا: الآفاق والحلول (إنهاء المشاكل، توحيد العملة العربية) كفصل خامس

06.المصادر والمراجع :

1. **الأمانة العامة لمجلس التعاون،** الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،2003

2. **الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي**، المسيرة والإنجاز، الرياض، ط4، 2009.
3. عبد القادر رزيق المخادمي،"**التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل**"، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون ، الجزائر،.2009
4. أحما حمة فيروز ، شوقي بالي، عمان العلمي، **التكامل الاقتصادي العربي**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، 2012-2013، جامعة قاصدي مرباح ورقلة
5. قصري محمد عادل، **معوقات التكامل الاقتصادي المغاربي وأساليب تفعيله**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة زيان عاشور – الجلفة، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 04، مج:01، جوان 2017،.

07.الصعوبات التي واجهتنا أثناء الدراسة:

ككل البحوث والرسائل والمذكرات تواجه الباحث عدة صعوبات خلال دراسة الموضوع، ومحاولة الإلمام به من عدة جوانب خاصة أن موضوعنا دراسة مستحدثة حول إمكانية التكامل الاقتصادي العربي وآفاقه .

وهذا في حد ذاته يعد معيق صعب التطبيق في أرض الواقع خاصة مع تكالب الدول الغربية على الدول العربية والعمل على ربط اقتصاد الدول العربية مع الدول الغربية .

.

مدخل تمهيدي

المبحث الأول : ماهية التكامل الاقتصادي:

يعيش العالم في الوقت الراهن متغيرات عديدة استوجبت على الدول النامية إعادة النظر في مسارها التنموي، بحيث أصبح من المستحيل أن تحقق أية دولة متطلباتها التنموية بجهد منفرد دون اللجوء إلى غيرها من الدول لتبادل وتقاسم المنافع المشتركة، كما أنّ هذه المتغيرات العالمية المتلاحقة لا تخلو من بعض المخاطر والمخاوف؛ ولا تستطيع الدولة بمفردها تحملها، بل إنّ هذه الأخيرة تقل كلما كان التّعاون هو السائد بين الدول. ونظرا لما يثيره موضوع التكامل الإقتصادي في جوانبه النظرية من تساؤلات، فإنّنا سنحاول في هذا المدخل التمهيدي فك الإبهام عن هذه التساؤلات في مدلولها ومحتواها الفكري.

المطلب الأول : مفهوم التكامل الإقتصادي وأهدافه:

قبل التطرق إلى مفهوم التكامل الإقتصادي يحسن بنا إيضاح بعض النقاط المبهمة، خاصّة فيها يتعلق بالخلط الحاصل في مفاهيم كل من التكتل الإقتصادي، التّعاون الإقتصادي وكذا التكامل الإقتصادي وهذا فيظل وجود من لا يفرق بين هذه المفاهيم الثلاثة.

أولا:مفهوم التكامل الاقتصادي: هناك إختلاف كبير بين الاقتصاديين حول تحديد مصطلح التكامل الاقتصادي، مما أدى إلى صعوبة الوصول إلى تعريف محدد، حيث نجد هناك تعدد في التعاريف نذكر منها:

يرى "جون رميردال":"أن مفهوم التكامل الاقتصادي عبارة عن العملية الاجتماعية و الاقتصادية التي بموجبها تزال جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة وتؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج ليس على المستوى الوطني بل أيضا على المستوى الإقليمي" [1]

كما يمكن تعريف التكامل الاقتصادي:"على انه عمل إرادي،مخطط ، يتم بقصد تبادل المنافع الاقتصادية ،هادفا من وراء ذلك إلى الفائدة الاقتصادية وحدها،أو إلى ما

1- فؤاد أبو ستيت،"**التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**"،الدار المصرية اللبنانية،الإسكندرية، مصر 2004،ص6 .

هو أكثر من ذلك فوائد اقتصادية واجتماعية وسياسية وعسكرية،وهو من الناحية الاقتصادية يسعى إلى التغلب على عقبات معينة" [1]

أما بيلا بالاسا فيعرف التكامل الاقتصادي على انه : "عملية تتضمن التدابير والإجراءات التي تهدف إلى إلغاء وإزالة الحواجز الجمركية بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى الدول المتخلفة التي تسعى إلى تحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها"[2].

أما الاقتصادي المصري الدكتور احمد الغندور فيتناول التكامل الاقتصادي تحت اسم "الاندماج الاقتصادي" ويعرفه على انه "إذابة الاقتصاديات المتخلفة في اقتصاد واحد ويرى أن الاندماج الاقتصادي درجات متفاوتة حسب العناصر التي تحقق من قيام الاندماج"[3].

مما سبق نستنتج أن التكامل الاقتصادي هو عبارة عن عملية تقارب تدريجي بين الدول المتقاربة في المصالح أو في الموقع الجغرافي ذات الأنظمة المتجانسة اقتصاديا وسياسيا، غايته تسهيل ودفع عجلة التنمية بالإضافة إلى إلغاء القيود على حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بينها.

ثانيا: أهمية التكامل الاقتصادي : تكمن أهمية التكامل الاقتصادي من خلال: [4]

1.. مزايا توسيع أسواق البلدان المتخلفة: تعتبر مسألة الحجم الإقتصادي الأمثل للبلد القاعدة الأساسية التي تركز عليها مبررات توسيع أسواق البلدان المتخلفة

2.. التبعية والمعونات نحو الخارج: أصبح من المؤكد أنه كلما توسعت السوق، فإن النتيجة الحتمية المترتبة على ذلك هي التخفيف من تبعية البلدان المتخلفة تجاه الخارج والعمل على تمتين دعائم إقتصادياتها حتى تكون أقل عرضة للإهتزازات في حال حدوثها.

1- حميد الجميلي،"**دراسات في العلاقات الدولية**"،منشورات أكاديمية الدرسات العليا ،طرابلس، 2005 ،ص. 301

2- عبد المطلب عبد الحميد،"**السوق العربية المشتركة ، الواقع و المستقبل في الالفية الثالثة** "، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003، ص. 14

3- احمد الغندور ، **الاندماج الاقتصادي العربي** ، معهد البحوث والدراسات العربية ، مصر ، 1980 ، ص3 .

4- عبد القادر رزيق المخادمي،"**التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل**"، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون ، الجزائر، 2009 ، ص ص 157-160 .

3.. إستقطاب الإستثمارات الأجنبية: إن نتيجة قيام السوق الموسعة هو تغيير إتجاه الرساميل الأجنبية الداخلة نحو السوق، فكلما توسعت السوق في بلدان العالم الثالث مع فرض تعريفة جمركية موحدة وعالية نحو الخارج،

ثالثا: أهداف التكامل الإقتصادي: حيث يمكن أن نوجز أهم أهداف التكامل الإقتصادي في: [1]

1. الحصول على مزايا الإنتاج الكبير: حيث أن إتساع حجم السوق يشجع على توسيع الإستثماراتتوجيها إقتصاديا سليما، وإعادة تكوين الحركة الحرة للسلع ورأس المال، والعمل من دولة إلى أخربمن خلال إزالة العوائق التي تحول دون ذلك.
2. تيسير الإستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة بصورة أفضل على نطاق واسع.
3. تسهيل عملية التنمية الإقتصادية: حيث أن هذه العملية تصبح أسهل و أيسر بعد قيام التكتل، إذ أن الاستفادة من إتساع السوق ووفرة عنصر العمل تؤدي إلى خلق فرص جديدة تعمل على النهوض بالإنتاج والإستثمار والدخل والتشغيل.
4. رفع مستوى رفاهية المواطنين: حيث يفترض أن التكامل الإقتصادي يمكن المستهلكين من الحصول على السلع الاستهلاكية بأقل الأسعار الممكنة نظرا إلى إزالة الرسوم الجمركية من جهة ،وإلى تخفيض تكاليف الإنتاج الناتجة عن توسع رقعة السوق من ناحية أخرى.
5. التقليل من الإعتماد على الخارج وهذا ما يؤدي إلى التأثر بالتقلبات الإقتصادية.
6. كما أن التكامل الاقتصادي يؤدي إلى تنويع الإنتاج بطريقة إقتصادية،وهذا قد يحمي إقتصاديات الدول الأعضاء من بعض الإنتكاسات والتقلبات والسياسات الأجنبية.

1- محسن الندوي ،"**تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة** "، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان ، 2011، ص ص 84-85.

المبحث الثاني: أبرز تجارب التكامل الاقتصادي في العالم:

أولا: مشروع الاتحاد الأوربي :

لا شك أن الاتحاد الأوروبي يمثل نموذج العمل الاندماجي الأكثر تقدما في عالم اليوم فبعد أن كانت المجموعة الأوروبية تضم 6 دول عند انطلاقها سنة 1958 لتصل إلى 15 دولة بعد معاهدة ماستريخيت إلى 27دولة حاليا بانضمام دول أوروبا الشرقية كما استند المسلسل الاندماجي الأوروبي على تفاعل منفذين اثنين هما:

1-المنفذ التجاري الذي أدى إلى إحداث منطقة تبادل حر ثم اتحاد جمركي سنة 1968 قبل الانتقال إلى إنشاء سوق داخلية موحدة سنة 1993 تقر بحرية انتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج والعمل ورأس المال.

2-منفذ السياسات المشتركة التي انطلقت من السياسة الفلاحية سنة 1992 ثم انتقلت إلى سياسة المنافسة والسياسة الاجتماعية ولقد جاءت اتفاقية مايسترخيت لتدفع أوروبا الموحدة إلى درجة متقدمة من الاندماج بعد إحداث الاتحاد الأوروبي 1994 ، وإق ا رر الوحدة النقدية والدبلوماسية والاستراتيجية [1].

وقد كان الدافع الأصلي لقيام منظومة التكتل الأوروبي هو الرغبة في بناء أوروبا جديدة بعد الأحداث المدمرة الناتجة عن الحرب العالمية الثانية ولمنع تكرار المآسي والأحداث في أوروبا ولتحقيق ذلك ساند الكثير من السياسيين الفكرة التي تبلورت حول تشكيل نوع من الاتحاد أو الفدرالية، لذا كان تأسيس الاتحاد الجمركي السبب الرئيسي في تحرير السوق الأوروبية التقليدية من النزعة الحمائية وانخفاض التدريجي للتعريفات، وكذلك كان وراء التوجه نحو بناء اقتصاد رشيد [2].

وقد شهدت القارة الأوروبية قيام العديد من المنظمات التي أدت إلى قيام الاتحاد الأوروبي وتتمثل في:

1- ماداني لخضر،" **تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية الإقليمية**"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006 ، ص102 .

2 -**Etienne arvaque, Gaellagadec intégration économique Européenne, 1ed, de book université, 2002, page 49.**

- **المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي:** أنشئت سنة 1948 لتسيير مخطط مارشال والمتضمن مساعدات أمريكية لأوروبا ما بين سنة1948 -1953 والبالغة حينها 12.6مليار دولار، وفي سنة 1961 تحولت هذه المنظمة غلى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.
- **المجموعة الاقتصادية للفحم والفولاذ** :أنشئت في 08 أفريل 1951 إثر توقيع اتفاقية باريس بين كل من فرنسا وألماني وايطاليا ودول البنلوكس الثلاث(هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ)لتوحيد إنتاج الفحم والفولاذ وقد دخلت هاته الاتفاقية حيز التنفيذ في سنة 1953.
- **المجموعة الاقتصادية الأوروبية** : وذلك بالتوقيع على معاهدة روما بين الدول الست بتاريخ 25 مارس1957 واتفقت هاته الدول على جملة من الأهداف وهي:
  - ☜ الغاء الرسوم الجمركية على الواردات بين الدول الأعضاء.
  - ☜ إلغاء القيود الكمية على الصادرات والواردات بين دول السوق المشتركة.
  - ☜ وضع تعريفة جمركية موحدة تجاه الدول غير الأعضاء.
  - ☜ اتباع سياسة زراعية مشتركة.

وفي الأول من يوليو عام 1968 تحقق قيام الاتحاد الجمركي بين الدول الست الأصلية وتم إزالة الرسوم الجمركية.

كما كانت اتفاقية روما وراء إنشاء السوق الأوروبية المشتركة وبحلول أول أيلول من سنة 1967 نجحت الدول الست في دمج كل من جماعة الفحم والصلب والجماعة الاقتصادية الأوروبية وجماعة الطاقة الذرية في منظمة واحدة يطلق عليها" السوق الأوروبية المشتركة "كما كانت زيادة معدلات التبادل التجاري السبب الرئيسي في ظهورها نتيجة اتساع حجم الأسواق الأو روبية والتخصص في العمل على أساس الميزة النسبية أما عن الأهداف التي سعت السوق الأوروبية في تحقيقها فتمثلت في : [1]

1- خبازي فاطمة الزهراء،" المنافسة لأورو دولار ومستقبل النظام النقدي الدولي"، رسالة ماجستير، جامعة البليدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005 م، ص124 .

- حرية تنقل السلع بحيث نصت المعاهدة على إلغاء الرسوم الجمركية على الصادرات والواردات بين الد ول الأعضاء خلال فترة انتقالية مدتها 12 سنة مقسمة إلى ثلاث فترات، حرية انتقال الأشخاص بحيث نصت المعاهدة(روما)المادة48 –51 على ضرورة الوصول إلى تحرير شامل فيما يخص الأشخاص بإلغاء كل صور التمييز بين العمال في الدول الأعضاء.
- حرية انتقال رؤوس الأموال بحيث نصت المادة 67 من معاهدة روما على ضرورة العمل على إلغاء كافة الحواجز التي تحول دون حرية انتقال رأس المال بين الدول الأعضاء وذلك في حدود الفترة الانتقالية المحددة.
- حرية انتقال الخدمات وهي استكمالا لحق انتقال الأشخاص فإن المادة 52 و 53 من معاهدة روما نصت على حق المواطنين بالإقامة وأداء الخدمات سواء بالنسبة للأفراد أو الشركات.
- أما عن السوق الأوروبية المشتركة فمرت بثلاث مراحل نوجزها فيما يلي:

01.مرحلة إنشاء السوق الأوروبية المشتركة1957 – 1969 وتميزت أساسا بحرية حركة السلع والاستثمار وتطوير التكنولوجيا وانتقال اليد العاملة بدون قيود وكذلك تم القضاء على الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء

مما أدى إلى ظهور نتائج إيجابية مثل تحقيق معدل نمو بحوالي % 48 سنويا بالإضافة إلى ارتفاع حصة الدول الأعضاء من التجارة الدولية بنسبة % 17.8 سنة 1957.

02.مرحلة توسيع السوق الأوروبية المشتركة 1970–1985 وتميزت بانضمام بعض الدول الأخرى إليها كبريطانيا والدانمارك والنرويج وايرلندا بحيث أصبح عدد الدول 12 عضوا سنة 1986 كما تم إنشاء الثعبان الأوروبي في هذه المرحلة والنظام النقدي الأوروبي.

03.مرحلة إحياء البناء الأوروبي وإنشاء السوق الموحدة1985- 1998 فكانت هذه المرحلة نهاية السوق الأوبية وبداية مشروع أوروبا الموحدة سنة 1992 ، أما عن الهيئات المنظمة للسوق هي كالآتي:

- المجلس الأوروبي أنشئ في ماي1949
- المفوضية الأوروبية وهي من تسعة أعضاء.
- البرلمان الأوروبي يتكون من 518 نائب.
- محكمة العدل الأوروبية تتكون من 13 عضوا.
- مجلس وزراء السوق لأوروبية المشتركة ينقسم إلى 15 مجلس وزاري حسب القطاع.
- مجلس المحاسبة.

كما كانت لمعاهدة ماستريخت الدور الكبير في توحيد السوق الأوروبية وذلك بإدخال تعديلات جوهرية على معادة روما تركزت أهدافها على ما يلي:

- سياسة خارجية مشتركة والتحرك لإقامة نظام دفاعي مشترك.
- السعي لإقامة اتحاد فيدارلي يشمل 340 مليون نسمة.
- التحرير الكامل لحرية السلع والخدمات وإلغاء كافة الحواجز بين الدول.

يوضح الشكل الموالي مساهمة كل من التكامل التجاري للسلع والخدمات في الناتج المحلي وهي نسبة مساهمة تجارة السلع والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي بحيث كلما كان المؤشر مرتفع خلال الفترة الزمنية المعينة للبلد أو المنطقة مما يعني أن التكامل إجابي في الاقتصاد الدولي.

ثانيا: جنوب شرق آسيا:

يتكون تكتل رابطة جنوب شرق آسيا من ست دول هي تايلاندا وسنغافورة وماليزيا وبروتاي واندونيسيا والفلبين، وقد أنشئت هذه الرابطة والتكتل كنوع من التحالف السياسي عام 1967 م، في مواجهة الشيوعية في جنوب شرق آسيا، وخاصة فيتنام وكمبوديا ولاوس وبورما.

لذلك ركزت الرابطة في البداية على التنسيق السياسي، ثم بدأت تركز على التعاون الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء، وخاصة بسبب القلق المشترك الذي شعرت به دول المجموعة، من الأضرار الشديدة للحماية المتبعة من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وبالتالي أكدت الرباطة على تصميمها على محاربة الممارسة التجارية غير المنصفة التي تواجهها من الدول المتقدمة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وإيجاد مدخل مشترك لإنهاء الظلم الواقع على تلك الدول من القيود الكمية المباشرة وغير المباشرة المفروضة على صادراتها.

وفي جوان سنة 1990 م طرح رئيس وزراء ماليزيا إنشاء تكتل اقتصادي(تجاري) من دول الرابطة (الآسيان)، وتسيير الإجراءات بجدية وبتنسيق كبير نحو تقوية هذا التكتل الاقتصادي.

ولقد أرسى هذا التكتل خطوة هامة على طريق تأسيس جبهة منظمة مضادة للولايات المتحدة الأمريكية في جنوب شرق آسيا على الرغم من أن النمو في التعاون الاقتصادي وتكامل أسواق التكتل ظل محدودا، إلا أنه من الملاحظ أن هذه الدول تتجه على تعميق مجالات التعاون الاقتصادي فيما بينها وزيادة التبادل التجاري، بل ومحاولة اتخاذ منهجية لتحسين الروابط الاقتصادية مع الأعداء الإيديولوجيين في المنطقة بدليل انضمام الفيتنام إلى رابطة الآسيان في 28 جويلية 1995 م، مع ملاحظة أن هذا التكتل يتزايد دوره بشكل مطرد في حجم التجارة العالمية. [1]

1- إسماعيل العربي، التكتل والإندماج الإقليمي بين الدول المتطورة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981 م، ص ص 177-178.

الفصل الأول

مقومات ومؤهلات

التكامل الاقتصادي العربي

تمهيد

- **المطلب الأول:** المقومات والمؤهلات الطبيعية والبشرية
- **المطلب الثاني:** المقومات والمؤهلات الحضارية والدينية
- **المطلب الثالث:** المقومات والمؤهلات الاقتصادية والمالية

خلاصة

تمهيد:

يستند التكامل الاقتصادي إلى مقومات أساسية تعزز قيامه وتضمن له البقاء والاستمرارية، ومن هذه المقومات ما هو اقتصادي ومنها ما هو سياسي أو ثقافي أو أمن ، حيث تمتلك دول المغرب العربي من المقومات الإقتصادية ما يجعلها قوة إقتصادية معتبرة ومؤثرة دوليا، ومن المقومات الطبيعية والبشرية والرصيد الحضاري ما يمكنها من تجاوز وضع التفكك والتجزئة الحالي، والدفع بها قدما نحو بناء كتلة إقتصادية متكاملة.

المطلب الأول: المقومات والمؤهلات الطبيعية والبشرية:

تشكل منطقة المغرب العربي كتلة جغرافية موحدة ومتناسقة، وذات خصائص متجانسة، لا يوجد حواجز طبيعية فاصلة بينها، وتتخللها الأقاليم الجغرافية عرضا، 2تتربع المنطقة على مساحة تقدر بحوالي 6 مليون كلم^2 ، وتمثل 19%من مساحة إفريقيا، و42% من مساحة الوطن العربي ، وتملك واجهة بحرية مهمة على المتوسط تقدر بـ 4200 كلم وأخرى على الأطلس يتقدر بحوالي 2600 كلم، وتمتلك في الوقت نفسه مناطق صحراوية مترامية الأطراف تمتد على ما يزيد عن 4000 كلم إنطلاقا من موريتانيا غراب إلى ليبيا شرقا. [1] يبلغ عدد سكان المغرب العربي حوالي 95 مليون نسمة حسب إحصائيات البنك الدولي لسنة 2015 وتقدر الكثافة السكانية في المنطقة بحوالي 16 شخص لكل كلم^2 وتصل نسبة زيادة السكان في المتوسط إلى 1.7% سنويا.

المقومات الطبيعية: يمتلك المغرب العربي مقوّمات طبيعية مهمة حيث تبلغ مساحته الإجمالية 6 مليون كم^2، منها 5000كم شريط ساحلي على البحر الأبيض المتوسط لإضافة إلى 700كم على المحيط الأطلسي مع تعدد مناخه "جبلية – غابات – سهول – أنهار "وصحاري شاسعة تشكل غالبية مساحة المنطقة. كما تتوفر المنطقة على ثروة حيوانية ومعدنية هائلة ومتعددة وإن كان جزؤها الأكبر غير مستغل حتى الآن، ويحتاج إلى إستشارات كبيرة لإستخدامها وإستغلالها بكفاءة أفضل. وتتمثل الإمكانيات الطبيعية للمنطقة المغاربية فيمايلي:

1- صبيحة بخوش :**إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل والمعوقات السياسية**، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2011، ط1، ص77 .

1.2..الأراضي الزراعية: تتوفر المنطقة المغاربية على مساحة صالحة للزراعة متنوعة تسمح بزراعة مختلف أنواع الحبوب الشتوية والصيفية وبقول ومحاصيل زيتية وخضر وفواكه. كما تمتد البلدان المغاربية على مساحة شاسعة تقدر بـ 8،576 مليون هكتار تتوزع بنسب متفاوتة بين تلك البلدان، وتأتي في مقدمتها الجزائر بـ2.283 مليون هكتار، ثم ليبيا بـ176 مليون هكتار ثم موريتانيا بـ 5.102مليون هكتار ثم المغرب بحوالي 6.44 مليون هكتار، وتونس 5.15مليون هكتار^2. [1] أي أنّ الأراضي الزراعية المتاحة للاستغلال تشكّل ما نسبته 26.35% من المساحة الكلية لدول التكامل المغاربي، وتشكل 30% من المساحة المزروعة في العالم العربي إلا أنها معتبرة لمقارنة مع مجموع المساحة، فهي تبلغ45،136 كم2. كما أنّ نسبة الأراضي المرويةّ هي نسبة ضعيفة مقارنة مع الموارد المائية التي تتوفر عليها دول التكامل، وهذا نتيجة عدم استغلال الثروة المائية وعدم الاستفادة من كمية الأمطار التي يعتمد عليها في الزراعة في أغلب البلدان المغاربية وهي غير مضمونة دائما.

وإذا علمنا بأن الموارد المائية في الوطن العربي والمقدرة بـ 353 مليار متر مكعب سنويا لا يستخدم منها سوى النصف للأغراض الزراعية والبشرية، فإذا عممنا ذلك التقدير على منطقة المغرب العربي فإنه يؤكد لنا إمكانية رفع المساحة المروية إلى النصف لإستفادة من مياه الأمطار عن طريق زيادة طاقات التخزين للمياه السطحية وترشيد طاقة استغلال المياه الجوفية.

فطالما أن نسبة الاستفادة من الثروة المائية ضعيفة سواء من مجال الطاقة الكهرومائية أو في مجال المياه الصالحة للشرب حيث يبلغ عدد السكان الذين لايحصلون على المياه الصالحة للشرب حوالي 8.20 مليون نسمة أي 25% من مجموع السكان المنطقة أو المياه المخصصة للعلاج، وكذا الري و الرعي... فإن الفرص البديلة الممكنة تظهر ضعف عملية الإستغلال والقصور في الإستخدام.

2.2.. الثروات المعدنية والطاقوية : تزخر أراضي منطقة المغرب العربي بموارد معدنية وطاقوية كبيرة ومتنوعة، حيث تملك كمًا وافراً من مصادر الطاقة التقليدية كالنفط

1- صالح صالحي، **الاتحاد المغاربي :الإمكانيات والاستراتيجيات البديلة لتحقيق التنمية المستدامة والشراكة المتوازنة**، الندوة العلمية حول التكامل الاقتصادي العربي، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 8-9 ماي 2004م ص02 .

والغاز الطبيعي والفحم، إضافة إلى مصادر الطاقة المتجددة كالشمس والرياح. ومن أهم ما يميز هذه الثروات في هذه المنطقة توزيعها الجغرافي الذي يساعد ويشجّع على قيام التعاون والتكامل. وخاصة إذا علمنا أن جزءا كبيرا من هذه الثروات متواجدة لقرب من المناطق الحدودية المشتركة بين البلدان الخمسة. وهو الأمر الذي يدفع إلى قيام تعاون مشترك من أجل إستغلال هذه الثروات بقيام مشاريع مشتركة ومتكاملة. [1] يمتلك التكامل الاقليمي المغاربي مجموعة مختلفة من المعادن كالفوسفات والتربة النادرة والحديد والنحاس والذهب والماس وغيرها. فبالنسبة لإنتاج مادة الحديد، تختزن هذه المنطقة كميات معتبرة من مادة الحديد، إذ قدّر إحتياطي الحديد بـ90 مليار طن في كلا من الجزائر وموريتانيا كما أنّ هناك إحتياطيات غير مستغلة من النحاس، الزنك، الرصاص اليورانيوم، والذهب. [2]

2-3- الثروات الحيوانية : تتوفر منطقة المغرب العربي على ثروات حيوانية كبيرة من شأنها أن تساعد وبدرجة كبيرة في سدّ الفجوة الغذائية لسكان المنطقة، ومن أبرزها الثروة السّمكية و اللحوم في موريتانيا. [3]

المطلب الثاني: المقومات والمؤهلات الحضارية والدينية :

1.. وحدة الدّين واللغة : على الرغم من تعدد الحضارات على المنطقة المغاربية إلا أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية في جميع دول المنطقة، والإسلام هو الدين المتبع، فغالبية السكان هم مسلمون سنة على مذهب الإمام مالك، حيث لا تباين يذكر في المرجعية الدينية، والثقافة السائدة هي الثقافة الإسلامية يضاف إلى هذا التجانس الثقافي، وجود التاريخ المشترك الذي يعود إلى العصر القديم وعززه دخول الإسلام الذي ساهم في تمتين أواصر الأخوة بين شعوب المنطقة والشعور بالإنتماء إلى فضاء جغرافي وحضاري واحد لعدة قرون حتى دخول الإستعمار الغربي الذي حمل معه مخططات التجزئة والتفكك. [4]

1- قصري محمد عادل، **معوقات التكامل الاقتصادي المغاربي وأساليب تفعيله**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة زيان عاشور – الجلفة، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 04، مج:01، جوان 2017، ص 483 .

2- قصري محمد عادل، **معوقات التكامل الاقتصادي المغاربي وأساليب تفعيله**، مرجع سابق، ص485.

3- المرجع السابق، ص 487 .

4- عادل مساوي، عبد العلي حامي الدين :**المغرب العربي التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية**، مجلة البيان، الرياض، 1428هـ، ص379. .

تعتبر وحدة الدّين عاملا مساعد على تكوين وإستمرار التكامل الإقتصادي، و بالتالي فإنّ الدّين الإسلامي يعتبر دعامة أساسية للوحدة المغاربية، فهو الدّين الذي إعتنقته شعوب الدول المغاربية منذ أربع عشر قرنا بعدما عرفت منطقة المغرب العربي الوثنية بمختلف أنواعها قبل فتح الإسلام. وبالنظر في الدساتير نجد أنه يتضح بجلاء أنّ كافة الدساتير المغاربية قد أكّدت ارتباط شعوب المنطقة بالدّين الإسلامي.

02..وحدة النسيج الإجتماعي: تحتوي منطقة المغرب العربي على كتلة بشرية تناهز 94 مليون نسمة وتتسم هذه الساكنة رغم تنوعها العرقي وخصائصها المحلية لتماهي الثقافي والانسجام الإجتماعي ووحدة المعتقدات والقيم والتقاليد ممّا سهّل إندماجها ضمن مجتمعات متجانسة منذ القدم. كما أنّ المنطقة المغاربية تتوفر على الرغبة في المعيشة المشتركة المتولدة من اتّحادهم في العقيدة واللغة والمصالح الإقتصادية والتاريخ المشترك وهو ما خلق لديهم الشعور المشترك والرغبة في العيش معا.

المطلب الثالث: المقومات والمؤهلات الاقتصادية والمالية:

يمكن إيجاز المقومات الاقتصادية والتي تعتبر ضرورية لقيام أي تكامل ناجح في :

- **التقارب الجغرافي للدول المتكاملة :** فيمكن اعتبار التقارب الجغرافي شرط أساسي لنجاح عملية الّتكامل، لأنّ الهدف من وراء هذا الأخير تنمية المبادلات الاقتصادية، لتتم بسرعة وبأقل التكاليف، والتقارب الجغرافي يحقق ذلك، لأنّ التبادل التجاري يصبح يحدث داخل شبكة محدودة جغرافيا، مما يسهل انتقال السلع الخدمات داخل المنطقة التكاملية .
- **توفر الموارد الطبيعية :** وهو عامل أساسي لنجاح التكامل، حيث أنّ عدم توفر الموارد الطبيعية بشكل كاف لدى بعض الدول قد يعتبر حافزا على دخولها في تكامل مع غيرها من الدّوّل التي تتوفر على مثل تلك الموارد محاولة الاستفادة من وفرة الموارد الطبيعية التي قد تنجم عن التكامل الاقتصادي، فمثلا قد تكون بعض الدول تتوفر لديها إمكانيات زراعية واسعة تمكنها من زيادة الإنتاج الزراعي وتطويره، في حين تتوفر لدى البعض الآخر ثروات معدنية يمكن أن تشكل أساساً لتطوير الصناعة، وقد يكون للبعض الآخر مناخا ملائما يجعله بلدا سياحيا... إلخ، وعند قيام التكامل بين هذه الدول –

تكامل لموارد – فإنّه يخلق جواً يُمكن من توسيع الإنتاج من السلع والخدمات ويؤدي إلى تطوير النشاط الاقتصادي عموما .

والتكامل في هذا المجال يستند إلى مبدأ التخصيص وتقسيم العمل الذي يسمح بوفرات الإنتاج والحجم الكبير على أساس الميزات النسبية التي تتمتع بها كل دولة من الدول المتكاملة . وفي هذا المجال ينبغي أن نشير على أنّ مسألة التماثل والإختلاف في نوع الموارد أمر نسبي، فعلى سبيل المثال قد تكون منطقة متماثلة في الموارد بوصفها منطقة الموارد الطبيعية – مثل منطقة إفريقيا أو الوطن العربي – بينما تكون منطقة أخرى ذات موارد بشرية – مثل منطقة جنوب وجنوب شرق أسيا –، وفي المنطقة الأولى يمكن التميز بين منطقة موارد زراعية ومائية ومنطقة موارد طبيعية غير زراعية وفي إطار هذه الأخيرة يمكن التمييز بين منطقة موارد معدنية ومنطقة موارد نفطية وهكذا [1] .

- **تقارب مستويات التنمية والدخول :** يجب أن تكون الاقتصاديات المتكاملة متقاربة من حيث مستويات التنمية بها، كما يجب أن تتقارب مستويات الدخول الفردية أيضا، إذ أن انتفاء هذه الشروط قد يجعل التكامل مفيدا للبعض على حساب البعض الآخر، كما أنّ التباين الشديد في التنمية لن يثمر إلا على المزيد من الفوارق، لذا نجد مثلا أنّ الاتحاد الأوروبي يملي شروطا تدخل في هذا الإطار حتى يتم قبول الدّولة كعضو في الاتحاد النقدي الأوروبي، كأن يكون العجز الموازني لا يتجاوز 3 % من الناتج المحلي الخام، والدين العمومي لا يتجاوز 60 % من النّاتج المحلي الخام.
- **توفر عناصر الإنتاج اللازمة للعملية الإنتاجية :** ويبرز هذا الجانب أهمية عنصر العمل الاختصاصي والفني الماهر لأهميته بالنسبة للعملية الإنتاجية وتحقيق الكفاءة فيها، حيث أنّ هذا العنصر ضروري لنجاح التكامل – كما أنّ التكامل يعمل على تنميته – خاّصةّ في ظل التطور التكنول وجي والحجم الكبير حيث تبرز أهمية العمل المتخصص والفني كمتطلب أساسي لا غنى عنه لتحقيق الكفاءة المثلى للموارد

1– بن ناصر محمد، **المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقنصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007–2008، ص 20.

المستخدمة ولأداء النشاطات الاقتصادية عموما بالشكل الذي تتحقق معه زيادة الإنتاجية وتحسين كفاءة الأداء .

- **توفر البنية الأساسية:** ويقصد بها الطرق ووسائل النقل والاتصال...إلخ، إذ يبرز هذا المقوم كعنصر هام في نجاح أي تكامل اقتصادي، لأنه حتى في ظل توفر حرية انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج فإنّ مدى التكامل وفاعليته تبقى محدودة مادامت الّدوّل المتكاملة افتقرت إلى طرق ووسائل نقل بينها، لأنّ محدودية هذه الوسائل تؤدي إلى ضعف مدى الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل بين الّدوّل والقائمة على التكاليف النسبية في الإنتاج، بحيث تؤدي إضافة كلفة النقل المرتفعة إلى ارتفاع أسعار بعض السلع مما يؤثر في قدرتها التنافسية أمام سلع أخرى قد تكون أقل كفاءة إنتاجية، وهذا معناه تضرر المنتج الكفء لمصلحة المنتج غير كفء نتيجة تكاليف النقل المرتفعة.
- **وجود الفوائض والنواقص:** من بين الشروط الضرورية لقيام تكامل اقتصادي أي وجود حاجة تمويل وفائض تمويل، لأّنّ هدف الدولة من قيام تكامل اقتصادي مع دولة أخرى أو مجموعة دول يكون إما لسّدّ العجز لديها أو لتصريف الفائض، سواء كان هذا العجز أو الفائض عبارة عن رؤوس أموال أو سلع إنتاجية أو خدمات، كما يشترط أيضا أن تكون صورة العجز أو الفائض على حد من التناسب والتناظر، حتى ينشأ التوازن ما بين فعل الأخذ والعطاء في العلاقات التكاملية [1].

.

1 فضيل رابح، **التكامل الاقتصادي العربي**، معوقات وأفاق، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر،1994م، ص ص25،27

الفصل الثانـي

محاولات التكامل العربي

على المستوى الجهوي

تمهيد

المطلب الأول: محاولات التعاون داخل مجلس التعاون الخليجي

المطلب الثاني: محاولات التعاون داخل الاتحاد المغاربي

لمطلب الثالث: محاولات التعاون داخل مجلس التعاون العربي

خلاصة

تمهيد:

يعتبر العمل الاقتصادي العربي المشترك من الموضوعات الحيوية والمتجددة والذي تطور عبر مسيرته على مستوى الفكر الاقتصادي وتطبيقاته العملية على مستوى الوطن العربي منذ تأسيس جامعة الدول العربية عام 1945 وحصول الدول العربية على استقلالها السياسي. ويشمل الإطار العام للعمل الاقتصادي العربي المشترك آافة العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية التي تتم بين الدول العربية وفق مجموعة الاتفاقات والوثائق الجماعية العربية التي تشكل الإطار المؤسسي والقانوني للعمل الاقتصادي العربي المشترك. وبالرغم من أن هناك العديد من الأوجه والمسارات التي تم اتباعها لتحقيق تعاون اقتصادي أوثق بين الدول العربية والتي كان لها نتائج إيجابية، كالعمل من خلال الاتفاقات الثنائية، إضافة إلى التجمعات الإقليمية التي حقق بعضها نجاحات في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي فيما بينها **كمجلس التعاون لدول الخليج العربية**، إلا أن هذا الفصل لن يتطرق لمثل هذا التعاون وسينحصر في بحث مجالات التعاون التي تم تحقيقها في إطار **جامعة الدول العربية**

المطلب الأول: محاولات التعاون داخل مجلس التعاون الخليجي:

كان لتجربة التعاون الخليجي الأثر الإيجابي في مسيرة التعاون للدول الأعضاء خاصة ما اتسم به من ديمومة مقارنة مع تجارب الدول العربية السابقة إذ حاف المجلس على وجوده منذ سنة 1981 م وحتى الوقت الراهن بغية تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دولها في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها.

أولا : مسيرة مجلس التعاون الخليجي:

كان قرار قيام المجلس في 21 رجب 1401 هـ الموافق ل 25 ماي 1981 م تجسيدا لواقع تاريخي واجتماعي بحيث تتميز دول المجلس بعمق الروابط الدينية والثقافية والتمازج الأسري بين مواطنيها كلها عوامل خلقت تقارب وترابط بين سكان المنطقة والمتمثلة في البلدان الخليجية الستة وهي السعودية والبحرين والإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر وسلطنة عمان، ومن زاوية أخرى يمثل قيام مجلس التعاون الخليجي ردا عمليا على تحديات الأمن والتنمية كما يمثل أبناء المنطقة في العقود الأخيرة لتحقيق نوع من الوحدة العربية الإقليمية بعد أن تعذر تحقيقها على المستوى العربي الشامل وبالرغم من أن قيام مجلس التعاون الخليجي كان وفق نظرية ومبادئ تكامل المشابهة لحالة الاتحاد الأوروبي، إلا أنه

كيَّف المفاهيم طبقا لحاجاته فهذا المجلس جاء بهدف الوصول إلى مستوى أعمق من التعاون.

وقد حقق المجلس في السنوات الأولى من مشواره التكاملي العديد من الإنجازات، ففي الخمس سنوات الأولى من عمر المجلس كان سجل الالتزام لتطبيق الاتفاقية وما كان يتفق عليه من قرارات يعتبر أمرا مدهشا وواعدا في المسيرة بالمقارنة مع الترتيبات الإقليمية الأخرى في الدول النامية.

ويعتبر تحفيز التبادل التجاري أحد أهم مبررات أي تجمع اقتصادي سواء كان على شكل منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمروكي أو اتحاد اقتصادي ولهذا فإن دول المجلس للتعاون الخليجي شرعت منذ البداية على تحقيق التكامل والترابط في المجال الاقتصادي باتخاذ الترتيبات القانونية والعملية لإنشاء" منطقة التجارة الحرة لدول المجلس "وفق الاتفاقية الاقتصادية المبرمة في نوفمبر 1981 م ودخلت حيز التنفيذ في مارس 1983 م .واستمرت نحو 20 عاما إلى نهاية 2002 م ثم حل محلها الاتحاد الجمروكي لدول المجلس [1]

كان الهدف الأساسي من قيام مجلس التعاون الخليجي هو تعزيز وتأطير وتأسيس التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء هذا التعاون فعلا في معظم المجالات سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو أمنية أو غيرها من مجالات التعاون الإقليمية ففي المجال الاقتصادي باعتباره في مقدمة المجالات التي تسعى دول المجلس إلى تعزيزه، أكد النظام الأساسي وهذا ما حددته المادة(04) من الأهداف الرئيسية لمجلس التعاون الخليجي على النحو التالي [2]

- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها؛
- تعميق توثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها؛
- وضع أنظمة متماثلة بما في ذلك الشؤون الآتية:
- الشؤون الاقتصادية والمالية؛

1- عبد العزيز الحمد العويشقي،" **التجارة البينية في دول المجلس وتأثير قيام الاتحاد الجمركي على التبادل التجاري بينها**"، مجلة التعاون، .العدد 60 ، الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، الرياض،2004

2- **الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي**، المسيرة والإنجاز، الرياض، ط4، 2009 ، ص59 .

- الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات؛
- الشؤون التعليمية والثقافية؛
- الشؤون الاجتماعية والصحية؛
- الشؤون الإعلامية والسياحية؛
- الشؤون التشريعية والإدارية.
- دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة...وتشجيع القطاع الخاص.

وهناك أسس رئيسية حددتها الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التحقيق التكامل الاقتصادي الخليجي، أهمها :[1]

- تحرير حركة الموارد الاقتصادية بين الدول الأعضاء بإزالة جميع القيود على حركة الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال؛
- توحيد التعريفة الجمروكية وإيجاد درجة من الحماية الجمروكية المشتركة اتجاه العالم الخارجي؛
- تنسيق الخطط الإنمائية والسياسات البترولية داخليا وخارجيا؛
- التعاون في مجال نقل وتوطين المعرفة والتكنولوجيا في تنمية الموارد البشرية؛
- ربط ودعم التجهيزات الأساسية كشبكة النقل والمواصلات؛
- تنسيق السياسات والأنظمة المالية والنقدية والتجارية فيما بينها؛
- تحقيق المواطنة الاقتصادية بالوصول إلى حرية ممارسة النشاط والتملك والتسوية في المعاملات بين المواطن العملي والمواطن من دول إحدى الأعضاء.
- تنسيق التعاون مع العالم الخارجي في مجالات الاستطلاع وتقديم معاونات للتنمية.

وبعد عشرين عاما من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة جاء قرار قادة دول المجلس بتعديل الاتفاقية لتتناسب مع المستجدات والمتغيرات الإقليمية الدولية حيث تم التوقيع على التعديل في ديسمبر 2001 مع انعقاد الدورة الثانية والعشرين للمجلس الأعلى في مدينة مسقط بسلطنة عمان، وهذا التعديل هو بمثابة إعادة تحديد للمنهج الاقتصادي لمجلس

1- جاسم بن محمد القاسمي، **التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي إنجازاته وتحدياته**، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1999 ، ص50 .

التعاون في مختلف تفصيلاته ليتوافق مع المتغيرات الاقتصادية العالمية وتحقيق المواطنة الخليجية حيث جاءت الاتفاقية الاقتصادية الجديدة تطويرا شاملا للاتفاقية الاقتصادية التي تم التوقيع عليها في نوفمبر 1981 والتي أرست قواعد العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء وأنشأت بموجبها منطقة التجارة لدول مجلس التعاون. وتتضمن الاتفاقية الجديدة نصوصا جديدة ومطورة تطويرا جذريا تعكس قرارات المجلس الأعلى وتوجيهاته ومستجدات العمل المشترك مثل الاتحاد الجمركي، والسوق الخليجية المشتركة والاتحاد النقدي والاقتصادي.

وكذلك تخصص هاته الاتفاقية الجديدة فصلا مستقلا عن التكامل الإنمائي بين دول المجلس، وتنمية الموارد البشرية، وفصل التعاون عن مجال البحث العلمي والتقني، وفصل عن النقل والمواصلات والبنية الأساسية. وتختلف تنفيذ هذه الاتفاقية الجديدة عن سابقتها بأسلوب وآلية تنفيذ لا تقتصر على الحث على التعا ون فقط والتنسيق بين الدول المجلس وإنما تتعدى ذلك إلى تبني برامج محددة وصريحة وآليات قابلة للتنفيذ كما يحتوي على آليات التنفيذ والمتابعة وتسوية الخلافات التي قد تنشأ. وتطوير هذه الاتفاقية جاء بمثابة وقفة لتقويم العمل الاقتصادي الخليجي خلال العشرين عاما الماضية وللتعرف على مدى استجابتها للاحتياجات الحالية والمستقبلية التي لم تكن بارزة حينئذ أثناء إعداد بنود الاتفاقية الاقتصادية القديمة مثل الانتقال إلى الاتحاد الجمركي ثم السوق الخليجية المشتركة وكذلك انضمام غالبية دول المجلس إلى المنظمة العالمية للتجارة. وقد صمم لمجلس التعاون لجان وزارية قادرة على التحكم فيه والتنسيق بين دول المجلس والتي تعمل على إيجاد وسائل لتنفيذ الأهداف التي تضمنها النظام الأساسي والاتفاقية الاقتصادية كما تتولى هذه اللجان تنفيذ القرارات والتوصيات التي يوافق عليها المجلس الأعلى والمجلس الوزاري إلى جانب ذلك فإن اللجان الوزارية تنظر إلى المبادرات والقضايا التي ترد إليها من الدول الأعضاء واللجان الوزارية الأخرى والأمانة العامة وترفع هذه اللجان للمجلس الوزاري توصياتها بشأن القضايا التي تعرض عليها وتقوم اللجان بما يلي:

- اقتراح السياسات ووضع التوصيات والدراسات والمشاريع التي تهدف إلى تطوير التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات؛

– تقديم التوصيات للوزراء المختصين لرسم السياسات الكفيلة بوضع قرارات مجلس التعاون موضع التنفيذ [1]

كما جاء قرار المجلس الأعلى في دورته الثالثة والعشرين التي عقدت بدولة قطر يومي 21–22 ديسمبر 2002 قيام الاتحاد الجمركي لدول المجلس في 01 جانفي 2003 وجاءت هاته الخطوة لتكملة مسار عملية التكامل نظرا للأسس التي جاءت بها وهي: [2]

- تعريفة جمركية موحدة اتجه العالم الخارجي تتضمن فرض رسوم جمركية موحدة بنسبة **5%** على جميع السلع المستوردة؛
- تعامل السلع المنتجة داخل الاتحاد الجمركي بنفس المعاملة التي تعامل بها السلعة الوطنية من تنقل بحيرة بين دول الأعضاء؛
- نظام قانون جمركي موحد ولوائح مماثلة وأنظمة مماثلة في جميع دول المجلس؛
- اعتبار أي منفذ جمركي بدول المجلس سواء كان بري أو بحري بدول المجلس نقطة دخول واحدة لأية دولة عضو بالنسبة للبضائع الأجنبية؛
- انتقال السلع بين دول المجلس دون أي قيود سواء جمركية أو غير ذلك.

أما عن السوق الخليجية المشتركة وتنفيذا للبرنامج الزمني الذي أقره المجلس الأعلى في دورته الثالثة والعشرين ديسمبر 2002 بشأن استكمال متطلبات السوق الخليجية المشتركة قبل نهاية عام 2007 فإن المجلس الأعلى أعلن انطلاق السوق الخليجية المشتركة اعتبارا من الأول من جانفي2008 وتعتمد السوق الخليجية المشتركة على المبدأ الذي نصت عليه المادة الثالثة من الاتفاقية الاقتصادية لأن يعامل مواطنو دول المجلس الطبيعيون والاعتباريون في أي دولة من دول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها دون تفريق أو تمييز في كافة المجالات الاقتصادية وعلى وجه الخصوص ما يلي: [3]

- مزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية؛
- ممارسة المهن والحرف؛
- تداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات؛

1– محمد خليل المترلاوي،" **التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي**"، رسالة ماجستير غير منشورة، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك .عبد العزيز، كلية الاقتصاد والإدارة، 2002 ، ص47 .

2– **الأمانة العامة لمجلس التعاون**، الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،2003 .

3– **الأمانة العامة لمجلس التعاون**، إعلان السوق الخليجية المشتركة،2007 .

- العمل في القطاعات الحكومية والأهلية؛
- التأمين الاجتماعي والتقاعد؛
- تمتلك العقار؛
- تنقل رؤوس الأموال؛
- المعاملة الضريبية؛
- الاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية؛
- التنقل والإقامة.

كما تهدف السوق الخليجية المشتركة بداك إلى إيجاد سوق واحدة لاستفادة مواطني دول المجلس من الفرص المتاحة وفتح مجال للاستثمار البيني والأجنبي وتعظيم الفوائد الناجمة عن اقتصاديات الحجم ورفع كفاءة الإنتاج وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتحسين الوضع التفاوضي لدول المجلس.

أما عن التعاون النقدي يجري العمل حاليا على تطبيق الجدول الزمني النقدي والذي أقره المجلس الأعلى في قمة مسقط 2001م لتحقيق متطلبات الاتحاد النقدي وتحقيق مستوى عال من التقارب بين الدول الأعضاء في كافة السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والمصرفية وفي ديسمبر 2005 م تم الموافقة على معايير التقارب الاقتصادي اللازمة لقيام الاتحاد النقدي بالإضافة إلى انتهاء من مسودة التشريعات والأنظمة الخاصة بالسلطة النقدية المشتركة التي ستتولى مهام إصدار العملة ووضع وإدارة السياسة النقدية الموحدة [1].

ثانيا : تحليل حجم التجارة البينية لدول المجلس ونتائجها: ترجع أهمية تحليل التجارة البينية لدول المجلس إلى العديد من العوامل نذكر أهمها في عامين هما:

- ✍ معظم الدراسات التحليلية المتعلقة بالتجارة البينية تتم في الدول الأوروبية أو دول منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية **OECD** والقليل من هذه الدراسات التي تتم في دول أو تكتلات أخرى خاصة الدول النامية .
- ✍ مساعدة المسؤولين على تبني السياسات الملائمة وبالتالي إمكانية تحقيق النتائج الأفضل كما أن تحرير التجارة البينية سيحقق لنا مزايا وفوائد ناتجة عن التبادل والتخصص والتوسع في الإنتاج والتنوع والوفورات وهناك رأي يقول أنه إذا كانت التجارة القائمة هي

1- **الأمانة العامة لمجلس التعاون**، التقرير السنوي للمسيرة، 2008 .

تجارة بينية فإن تعديل الصناعة لتتناسب وقوى التنافس البيني تكون أسهل مما لو كانت قائمة على أساس الميزة النسبية

المطلب الثاني: محاولات التعاون داخل الاتحاد المغاربي:

بعد توتر شديد في العلاقات الجزائرية المغربية شرع البلدان في التقارب بينهما والذي دُشن بقمة العقيد لطفي(بلدة على الحدود المغربية) جمعت الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد بالعاهل المغربي الحسن الثاني يوم 26 فبراير/شباط . 1983 وبعد أقل من شهر من انعقاد هذه القمة وبالتحديد في 19 مارس/آذار وقعت الجزائر" معاهدة الإخاء والوفاق "مع تونس والتي انضمت إليها موريتانيا في 13 ديسمبر/كانون الأول . 1983 ورغم تأكيدهما أن هذه المعاهدة ركيزة **لبناء المغرب العربي الكبير** فإن المغرب وليبيا اعتبراها حلفا ضدهما ومحاولة جزائرية لعزلهما إقليميا . وكرد فعل قررت طرابلس والرباط تشكيل حلف بينهما لمواجهة المعاهدة الجزائرية التونسية، فوقّع الطرفان يوم 13 أغسطس/آب 1984 اتفاقا في وجدة (مدينة مغربية على الحدود مع الجزائر) أسستا بموجبه" **اتحاد الدول العربي الأفريقي**[1].

ثم بدأت مرحلة جديدة في العلاقات المغاربية بحيث كانت مشاركة الحسن الثاني في القمة العربية التي عقدت بالجزائر في يونيو/حزيران 1988 رمزا قوياً للمصالحة الجزائرية المغربية ، وتطرق قادة الدول المغاربة الخمس في قمة زرالدة في يونيو- 1988 وهي أول قمة مغاربية في التاريخ بصفة رسمية -إلى مبدأ **إنشاء اتحاد مغاربي** وتم الاتفاق على إنشاء خمس لجان، إلا أن أحداث أكتوبر/تشرين الأول1988 تسببت في إرجاء القمة المغاربية التي كانت مقررة خلال نفس العام.

ويمكن ان نلاحظ أن المدة الزمنية التي فصلت تاريخ عودة العلاقات الجزائرية المغاربية عن قمة زرالدة التي تقرر فيها إنشاء بنية إقليمية مغاربية مدة قصيرة جداً، مما يدل على التسرع الكبير في إنشاء الاتحاد المغاربي فكان أن أفقد هذا التسرع جدية المشاريع الإقليمية العربية. واجتمع قادة دول المغرب العربي الخمس في مراكش يوم 17 فبراير/شباط 1989وأعلنوا إنشاء" **اتحاد المغرب العربي**"، وتميزت معاهدة مراكش المؤسسة لهذا الاتحاد بعمومية أهدافها إذ لم يُشر مثلاً في نصوص المادتين الثانية والثالثة المتعلقة بأهداف

1- المركز الوطني للتوثيق:-**قاعدة المعطيات حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية** -الاربعاء 23 تموز (يوليو) 2003 .

الاتحاد إلى وحدة جمركية أو اقتصادية، وإنما اقتصر نص المعاهدة على عبارات عامة حول التعاون الاقتصادي والسياسة المشتركة. والنقطة الأخرى التي تثير الانتباه في هذه المعاهدة هي عدم تحديدها لمفهوم المغرب العربي ولا حدوده الجغرافية، بل إن صفة" العربية "لم تعتبر ميزة خاصة أو معيار قبول أو رفض عضوية دول أخرى، فتنص المادة السابعة من المعاهدة على أن" للدول الأخرى المنتمية إلى الأمة العربية أو إلى المجموعة الأفريقية أن تنضم إلى هذه المعاهدة إذا قبلت الدول الأعضاء."

هذا التواضع في الأهداف الاقتصادية جعل معاهدة اتحاد المغرب بعيدة عن مشروع تكامل إقليمي، إذ طغى العامل السياسي في **إنشاء اتحاد المغرب العربي** على الجانب الاقتصادي. وتقرر حسب المادة الخامسة من المعاهدة عقد مجلس الرئاسة المغاربية في دورات عادية مرة كل سنة بالإضافة إلى دورات غير عادية إن اقتضت الضرورة وقد أكدت هذه الدورات كلها على ضرورة اتخاذ التدابير العملية اللازمة لتنفيذ مختلف الاتفاقات في سبيل إقامة منطقة تجارة حرة مغاربية، غير أنه لم يتم تجسيد شيء على أرض الواقع.

✍ **تعثر اتحاد المغرب العربي:**

بعد أكثر من ست سنوات على تجميد مؤسسات اتحاد المغرب العربي بطلب من الرباط، تمكنت الدول الأعضاء من إعادة إحيائه بانعقاد اجتماع في الجزائر يومي 18 و 19مارس/آذار 2001 ضم وزراء خارجية دول الاتحاد باستثناء المغرب الذي أوفد إلى العاصمة الجزائرية وزير الدولة للخارجية والتعاون الطيّب الفاسي الفهري بدلا من وزير الخارجية محمد بن عيسى، وجدد الفهري رفض بلاده وضع ملف الصحراء الغربية جانباً والتفرغ لبناء المغرب العربي، حسب اقتراح قدمته الجزائر .

وقضية الصحراء الغربية لم تكن منذ إنشاء اتحاد المغرب العربي ضمن جدول الاجتماعات المغاربية، إلا أنها ألقت بظلالها على هذا اللقاء رغم تأكيد الأطراف أن هذه القضية في يد الأمم المتحدة.

وأشارت بعض المصادر الجزائرية إلى أن المشاركة المغربية في اجتماع الجزلئر بمستوى منخفض تهدف إلى" الضغط على الجزائر لقبول تسوية ثنائية لا تراعي حق الشعب

الصحراوي في تقرير مصيره"، ولهذا فالجزائر ستسعى لأن يتبنى الوزراء في اجتماعهم تعديلات تضع حداً لتداخل" العلاقات الثنائية مع "المصالح الإقليمية لهذه الدول[1].

والحقيقة أن شلل الاتحاد بدأ قبل قرار المغرب تجميد مؤسساته، إذ رفضت ليبيا في يناير/كانون الثاني 1995 تسلم رئاسة الاتحاد احتجاجاً على تقيد الدول المغاربية بالحظر الدولي المفروض عليها، فعادت رئاسته إلى الجزائر .وجاءت الأزمة المغربية الجزائرية في عام1994 /1995لتشل مؤسسات هذا الكيان الإقليمي المحتضر أصلا عندما جمد المغرب رسميا عضويته احتجاجا على ما اسماه بالسياسة الجزائرية المناوئة لمصالحه (الصحراء الغربية) وهذه الأزمة تظهر مدى هشاشة البنية الإقليمية المغاربية، إذ رجعت المنطقة إلى نقطة البداية وجو التوتر من جديد.

المطلب الثالث: محاولات التعاون داخل مجلس التعاون العربي:

يعتبر **مجلس التعاون العربي** كيانا اقتصاديا يدفع باتجاه دعم الجهود الوحدوية الاقتصادية العربية نحو التكامل الاقتصادي التدريجي بين الدول الأعضاء، وخاصة في الميادين الاقتصادية والمالية والصناعية والزراعية والنقل والمواصلات والاتصالات والثقافة والتعليم والإعلام والبحث العلمي والشؤون الاجتماعية والصحية والسياحية، سعيا نحو إقامة سوق مشتركة بين الدول الأعضاء، وصولا إلى السوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية العربية.

وقد أكد النائب الأول لرئيس الوزراء العراقي **طه ياسين** [2] أن لهذا المجلس أهداف شاملة لكل القطاعات، وأن إعطاء الأولوية للجانب الاقتصادي يرجع إلى أنه ركيزة لأي عمل وحدوي وأن القطاعات الأخرى لا يمكن إغفالها لإسهامها الكبير في إغناء ودفع مسيرة المجلس، أما صحيفة الجمهورية العراقية الصادرة بتاريخ 1989/11/05 فقد أشارت إلى أن التعاون الاقتصادي يهدف إلى تغيير الهياكل الاقتصادية والاجتماعية لاقتصاديات الدول الأربع، ويعمل على تخفيض الاعتماد الكامل على الاقتصاديات الغربية.

1- **الاتحاد المغاربي بين الافتراض والواقع**- سبق ذكره .

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/EE898964-E095-424A-BAF 1 - 3B0B0B80808F.htm

2- أنظر في الموقع : www.eldjazira.net/html/25/04/1998.

وهكذا، فإن المسؤولين في مجلس التعاون يؤكدون أن هذا المجلس لا يشكل حلفا أو محورا ضد أحد، وإنما هو اتحاد أو تجمع اقتصادي عربي مفتوح أمام الدول العربية باتجاه تطوير ودفع الاقتصاديات العربية نحو التقدم.

01..الأهداف والمعطيات: للتعرف على الأهداف الحقيقية لهذا المجلس والمعطيات التي دفعت بدوله للالتقاء وعقد هذه المعاهدة، نرى أنه من الأفضل التعرف على الخارطة السياسية للدول الأعضاء والمنطقة في المرحلة التحضيرية لهذا المجلس والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية: [1]

- كان العراق على وشك الانتهاء من الحرب مع إيران استمرت زهاء ثمانية أعوام أخذت الأخضر واليابس من كلا الطرفين، علاوة على ملايين القتلى والجرحى والدمار الشامل، وقد حاول العراق طيلة هذه الفترة إعطاء هذه الحرب بعدا قوميا باعتبارها حربا بين العرب والفرس، وأن العراق بتصديه لإيران يقوم بالدور القومي لحماية " البوابة الشرقية " للوطن العربي من الغزو " الفارسي ." والعراق في هذه الحرب بحاجة إلى جهود عربية تؤازره ولو سياسيا، خاصة أن الموقف العربي من هذه الحرب بقي يتراوح بين متفرج أو منحاز لإيران، باستثناء الأردن واليمن الشمالي اللذين بقيا يساندان العراق، ولكن نظرا لمحدودية إمكانياتهما فإن مثل هذه المساندة لم تؤد دورا فاعلا.
- كانت العلاقات الأردنية السورية يشوبها التوتر وافتقار الثقة، خاصة بعد أن خاض الأردن مع سوريا خطوات وحدوية تكللت بالفشل الذريع والاتهامات المتبادلة، فسوريا تتهم الأردن بإيوائه المعارضة السورية، وتحديدا التيار الإسلامي(الإخوان المسلمون) المعاديين للنظام السوري والذين شنوا العديد من العمليات العسكرية ضد النظام، في حين تتهم الأردن سوريا بدعمها لمنظمات فلسطينية نفذت بعض التفجيرات في العاصمة الأردنية. فإن الاقتصاد الأردني انتعش كثيرا إبان الحرب العراقية الإيرانية إذ أصبح الأردن البوابة الرئيسية للعراق في طريقه إلى الخارج، لدرجة أن ميناء العقبة الأردني أصبح أشبه ما يكون بميناء عراقي.
- أخذت العلاقات العراقية الخليجية يشوبها الشك والحذر وأحيانا التوتر، خاصة أن العراق نتيجة لحربه مع إيران كان يعاني من ضائقة مالية، وشعوره أن دول الخليج والكويت

1- محسن عوض، **مجلة المستقبل العربي**.العدد، 236 ص 98 **محاولات التكامل الإقليمي في الوطن العربي**، 1998.

تحديدا أخذت تلعب دورا مشبوها في سوق النفط العالمي من ناحية الأسعار وكمية التصدير، وكذلك استغلال آبار النفط الحدودية مع العراق، إلى جانب تشكيل مجلس التعاون الخليجي واستثناء العراق منه الذي كان منشغلا في حربه، الأمر الذي بيت نوايا غير حميدة للعراق إزاء الخليج بشكل عام والكويت بشكل خاص، هذا ما أكدته الأحداث وحرب الخليج الثانية فيما بعد، ليأتي هذا المجلس في أحد صوره وكأنه محاولة للرد والثأر من الدول الخليجية على خطوتهم هذه. [1]

- بعد توقف الحرب العراقية الإيرانية في أغسطس آب 1988 برزت إلى السطح تهديدات إسرائيلية للعراق، خاصة أن إسرائيل كانت قد قصفت بطائراتها الحربية في يونيو /حزيران 1981 المفاعل الذري العراقي قرب بغداد بحجة أن العراق بعمل على تطوير المفاعل كي يصبح دولة نووية، وبعد انتهاء الحرب مع إيران تبين أن العراق قد ازداد قوة عسكرية خاصة في مجال التسليح والتصنيع العسكري، وكثر الحديث حينها عما يسمى " المدفع العملاق "و" القنبلة الذرية العراقية ..."الخ. وفي المقابل،
- في تلك الفترة وتحديدا في فبراير /شباط 1989 ، كان قد أنشئ بالمقابل مجلس التعاون المغاربي الذي ضم كل من ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا، وأخذ الحديث يتصاعد حول المجالس الإقليمية هذه باعتبارها تشكل مرحلة وسطية بين الدول والوحدة العربية المؤطرة في جامعة الدول العربية التي لم تفعّل مؤسساتها بشكل ملائم، وهكذا ازداد الحماس لهذا النمط من اللقاءات الإقليمية أو الجهوية، باعتبارها خطوات عملية ومقبولة باتجاه الوحدة.

02.. الانجازات: [2] إن إعلان قيام **مجلس التعاون العربي** جاء تجسيدا وتتويجا لتطور في العلاقات والمصالح المشتركة التي كانت قائمة بين الدول الأربع المؤسسة للمجلس في الفترات السابقة، حيث كانت معالم تلك العلاقات تتمثل في تزايد حجم التبادل التجاري الذي كان مستهدفا أن يصل عام 1989 أي عام التأسيس إلى حوالي500 مليون دولار بين الأردن ومصر، ومليار دولار بين الأردن والعراق، و 500 مليون دولار بين مصر

1- محسن عوض، **مجلة المستقبل العربي**.العدد، 236 ص 98 **محاولات التكامل الإقليمي في الوطن العربي**، 1998.

2- **مؤتمر التجارة العربية البينية و التكامل الاقتصادي**- الجامعة الاردنية-كلية الدراسات العليا - 2004 ص 398-399 .

والعراق. وبالطبع فإن هذا الهدف تطور وازداد مع قيام المجلس، ويشار في هذا الصدد إلى حجم العمالة المصرية الكبير في كل من الأردن(حوالي 160 ألف عامل)، والعراق (حوالي 1.5 مليون عامل)، واليمن حوالي 60 (ألف عامل) و هو ما يمثل أرضية من العمالة القائمة بين الدول المؤسسة وبشكل كبير قبيل قيام الاتحاد، يدعم ذلك تعاون عسكري ملموس في الحجم والمدى خاصة بين مصر والعراق، وكذلك بين العراق والأردن واليمن. وعلى صعيد الشركات المشتركة فإنه يلاحظ وجود مجموعة من الشركات المشتركة بين مصر والأردن، وبين مصر والعراق، وبين مصر واليمن .كما ظهر التعاون في مجال البنية الأساسية خاصة في مشروعات ربط شبكات الكهرباء ومشروعات النقل والمواصلات، حيث جرى تأسيس الجسر البري بين العراق ومصر والأردن، وفي نفس الاتجاه جرى التنسيق الصناعي في قطاعات مختلفة، وجرى تبادل ثقافي واسع النطاق بين مصر والعراق واليمن، بالإضافة إلى توقيع اتفاقية لتنظيم العمالة بين مصر والأردن، وأخرى بين مصر والعراق،وثالثة بين مصر واليمن.

بالتالي فإن **مجلس التعاون** أصبحت أمامه مهام أساسية من أجل إنجاح التطور الاقتصادي العربي المنشود، نذكر منها: [1]

- ضرورة تحقيق أعلى مستوى للتنسيق والتعاون والتضامن بين الأقطار الأعضاء، والارتقاء بها· تدريجيا وفق الظروف والإمكانات والخبرات.
- تحقيق التكامل الاقتصادي تدريجيا، وذلك بتنسيق السياسات على مستوى مختلف قطاعات· الإنتاج، وتنسيق خطط التنمية للدول الأعضاء.
- تشجيع الاستثمارات والمشروعات المشتركة والتعاون الاقتصادي في مختلف القطاعات العامة والخاصة وكذلك التعاونية المختلفة.
- السعي الجاد لإقامة سوق مشتركة بين الأقطار الأعضاء وصولا إلى السوق العربية المشتركة· والوحدة الاقتصادية العربية كذلك.
- تشديد عرى الروابط والأواصر بين مواطني الأقطار الأعضاء في مختلف الميادين· .
- تعزيز وتوثيق أواصر العمل العربي المشترك وتطويره بما يوقف العلاقات العربية العربية· .

1- **مؤتمر التجارة العربية البينية و التكامل الاقتصادي** المرجع السابق، ص 399.

غير أنه وبعد تأسيس هذا المجلس بأشهر معدودة، أتت حرب الخليج على هذه التجربة كما أتت على الكثير من التطلعات القومية، ورغم ذلك فقد حقق المجلس انجازات لا يمكن تجاهلها.

03..تقييم التجربة: [1] واضح من خلال المعطيات التي دفعت بإقامة مجلس التعاون العربي كانت في جلها معطيات سياسية، منها ماهو خاص بكل دولة من أعضاء المجلس، ومنها ما هو مشترك، وإن كان الإخراج الأساس لهذا المجلس هو الطابع الاقتصادي باعتباره يشكل المعطيات المادية والأربطة الصلبة التي يمكن أن تنطبق منه الأهداف والنشاطات السياسية.

غير أن هذه التجربة وعند أول هزة سياسية فعلية انهارت دون أن تتمكن حتى اقتصاديا من نقل ولو جزء مما تم إعداده من قرارات واتفاقات تم التوقيع المشترك عليها على أرض الواقع، فقد وضع الاجتياح العراقي للكويت في أغسطس /آب 1990 أي بعد حوالي 17 شهرا على قيامه حدا لهذا المجلس . وكان العتب في ذلك أن العراق لم يستشر زملاءه في المجلس في هذه الخطوة الكبيرة التي قام بها والتي تمتد آثارها إلى جميع الدول الأعضاء في المجلس بل وفي المنطقة.

وكخلاصة للفصل :

يمكن القول أن التحول النوعي الكبير في العلاقات الاقتصادية الدولية، يحتم على الدول العربية أن تفكر في **طرق جديدة لتعزيز التعاون الاقتصادي** فيما بينها، والتوجه الجاد من أجل تنفيذ مشروعات التكامل الاقتصادي التي تم التوصل إليها .حيث أصبحت هذه الدول تتعامل مع عالم تتلاشى فيه الحدود الجغرافية والحواجز التجارية تدريجيا بين أسواقه، خاصة بعد العمل باتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة. ووجود تكتلات اقتصادية بكل ما تتمتع بقدرات إنتاجية هائلة، سوف يؤدي إلى تزايد خطورة المنازعات التجارية وإلى وقوع أضرار بمصالح الدول العربية، وتشكل قوة مواجهة على اقتصادياتها، وهي مواجهة غير متكافئة تعمل لصالح التكتلات الاقتصادية الكبرى وتشكل تهديدا مشتركا لكل الدول النامية لأنها تنافسها منافسة غير مشروعة.

1- نفس المرجع السابق ، ص ص 405-406.

الفصل الثالث

أسباب معيقات ومشاكل

التكامل الاقتصادي العربي

تمهيد

المبحث الأول: أسباب معيقات التكامل الاقتصادي العربي

المطلب الأول: الأسباب التاريخية

المطلب الثاني :الأسباب الاقتصادية

المطلب الثالث :الأسباب السياسية

المبحث الثاني: مشاكل وعوائق التكامل الاقتصادي العربي

المطلب الاول :المشاكل التي تعترض مجلس التعاون الخليجي

المطلب الثاني :المشاكل التي تعترض الاتحاد المغاربي

المطلب الثالث : ضعف جهود الدول العربية داخل جامعة الدول العربية

المبحث الأول: أسباب ومعيقات التكامل الاقتصادي العربي:

يمكن إرجاع الإخفاق في تجارب الوحدة الاقتصادية العربية إلى عدة أسباب نوجزها فيما يلي: [1]

المطلب الأول : الأسباب التاريخية :

عمل الاستعمار على تفكيك الوطن العربي وتجزئته إلى مجموعة من الكيانات المتفاوتة من حيث الحجم والطاقات المادية والبشرية (الطبيعية) ، وبالتالي نتج عنها بعض الآثار السلبية على التكامل وهي : [2]

1.1..الخوف من فقدان السيادة: حيث تخشى الكثير من الدول العربية من أن يؤدي التعاون في مجالات معينة إلى ذوبان بعضها في إطار البعض الآخر وبالتالي فقدان شخصيتها في خريطة المجتمع الدولي، وبالتالي ضعف أو انعدام حريتها في التصرف، ولهذا تعمل جاهدة لحماية هذا الاستقلال بالتبعية للغرب.

2.1..الخوف على الثروة: تعتقد الدول الغنية من أن أي عمل عربي مشترك سيؤدي إلى إنفاق أموالها لصالح الدول الفقيرة وبالتالي ستؤثر على مداخيلها وتحسين أوضاع شعوبها ومنه على الاستقرار السياسي للبلد.

3.1..عدم توفر الإرادة السياسية اللازمة للعمل الاقتصادي العربي: وتتجلى مظاهر غياب الإرادة فيما يلي: [3]

- عادة ما تقوم الدول العربية بإبرام اتفاقيات فيما بينها ولا تلتزم بتنفيذها، وإذا التزمت فلا تدخل مجال التطبيق إلا بعد فترة طويلة من الزمن، كون دخول الاتفاقيات حيز التنفيذ يتوقف على المصادقة عليها من قبل عدد معين من الدول الموقعة عليها.
- إصرار الدول العربية عند إعداد ومناقشة مشروع الاتفاقيات أو القرارات المنظمة للتكامل الاقتصادي العربي على وضع نصوص يتم بموجبها وقف تنفيذ الاتفاقية أو القرار، وبالتالي عادة ما تكون صياغة النصوص سندا قويا للتهرب من تطبيق الدول الأعضاء

1- DREE، L'intégration Economique « Sud- Sud »، Fiche de Synthèse، Actualisation، Janvier 2002،P(5-6).

2- رعد الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، ج2، دار الرضا للنشر، دمشق، 2001، ص ص 274-275.

3- عبد الحميد براهيمي، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1980، ص ص 207-207.

للالتزامات التي تقررها الاتفاقيات والقرارات، ناهيك عن عدم الالتزام بالاشتراكات المالية للدول الأعضاء.

- تغلب النظرة الآنية للتكاليف على الرؤية الأبعد للمزايا والمنافع والمصالح الوطنية، وحجة السيادة الوطنية وتفضيل العلاقات العربية الثنائية على العلاقات المتعدد الأطراف.
- تأثر مسيرة التكامل العربي بالمشروعات الإقليمية التي تروج لها المؤسسات الدولية كالمشروع الشرق الأوسطية بديلا عن النظام الإقليمي العربي.

المطلب الثاني : الأسباب الاقتصادية :

يمكننا تلخيصها فيما يلي : [1]

- الاقتباس غير الواضح من نماذج أو تجارب التكاملات الاقتصادية الأخرى (كالسوق الأوروبية المشتركة) دون الأخذ بعين الاعتبار واقع الدول العربية ومدى ملائمة هذه التجارب مع الظروف الخاصة بها.
- غياب تصور للأهداف والوسائل والبرامج الزمنية لتنفيذ بشكل واضح.
- التشابه والتماثل في الهياكل الاقتصادية الإنتاجية بين الدول العربية وكذا التشابه النسبي في منظومة السلع القابلة للتصدير، الأمر الذي جعل الاقتصاديات العربية في حالة تنافس وليس في حالة تكامل [2]
- ارتفاع الميل الحدي للاستيراد في الدول العربية، مما يعني إمكانية حدوث عجز في ميزان المدفوعات، وتشابه معظم المشاكل الاقتصادية التي تواجه الدول العربية (كالمديونية، عدم استقرار قيمة الصادرات العربية، عدم كفاية الإنتاج الغذائي لتغطية الطلب، التبعية الاقتصادية للدول الغربية) [3]
- تباين السياسات الاقتصادية بين الدول العربية ، والاعتماد الكبير في عدد من هذه الدول على التعريفة الجمركية كمورد مالي بالإضافة إلى تعدد أسعار الصرف والقيود على

1- محمد عبد الحكيم أحمد العفيف، **المشروعات العربية المشتركة كقاعدة للتكامل الاقتصادي العربي**، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2001، ص173.

2-شوقي محمد حسن لاظ، **دراسة تحليلية لأثر قيام التكتلات الاقتصادية بين الدول النامية على معدلات النمو الاقتصادي**، مع إشارة إلى السوق العربية المشتركة، كلية التجارة ، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، القاهرة، 1979، ص113.

3- رنا حمدي علي النجار، **آليات تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، رسالة ماجستير كلية التجارة، جامعة عين شمس القاهرة، 2004، ص ص 122-123.

التمويل الخارجي وضعف الهياكل الانتاجية فيها، وغياب أو نقص مرافق النقل والاتصالات وارتفاع تكاليفها، فضلا عن غياب قاعدة للمعلومات المتعلقة بالتجارة والاستثمار [1] .

- تباين نظم التجارة الخارجية وسياستها، فبعض الدول ذات نظم تجارية حرة (كدول الخليج) تصديرا واستيرادا، حيث تتضاءل فيها القيود على حركة السلع والخدمات، بينما نجد دولا أخرى تتمتع بأنظمة تجارية حمائية ذات رسوم جمركية وقيود تعريفية وإدارية مرتفعة.
- تباين نظم الصرف الأجنبي وسياسته فعلى غرار القيود المفروضة على السلع والخدمات في بعض الدول، والقيوم المماثلة على حركة النقود ورؤوس الأموال، نجد اختلاف وتباين في نظم وسياسات الصرف في الدول العربية ، فعلى سبيل المثال عرف نظام الصرف في كل من الكويت ومصر تطورات هامة خلال سنة 2003 تمثلت في قرار الكويت بربط الدينار الكويتي بسعر صرف ثابت مقابل الدولار الأمريكي، وإعلان مصر في أواخر جانفي 2003 تعويم سعر صرف الجنيه المصري، أما فيما يتعلق بنظم الصرف العربية الأخرى لم يطرأ عليها أي تغيير، حيث تربط رسميا كل من الأردن، سوريا ولبنان بالإضافة إلى دول مجلس التعاون الخليجي (الست) عملتها بأسعار صرف ثابتة أمام الدولار الأمريكي، كما يقوم السودان بربط الدينار بالدولار الأمريكي لكن ليس بسعر ثابت، وإنما يتم مراجعته مرتين في الأسبوع بتدخل البنك المركزي وذلك بإجراء مناقصات يتم خلالها شراء وبيع النقد الاجنبي بهامش في حدود (+) أو (−) 1.5 % حول سعر الصرف المرجعي، وفيما يتعلق بالدول التي تربط عملاتها بسلة من العملات، تقوم ليبيا بربط الدينار بوحدة حقوق السحب الخاصة بسعر صرف ثابت، ويقوم المغرب بربط سعر صرف الدرهم بسلة غير معلنة من العملات، أما بخصوص الدول التي تتبع نظام تعويم سعر الصرف تقوم كل من تونس، الجزائر، وموريتانيا، بتطبيق نظام التعويم للصرف، حيث يتم تحديد قيمة العملة في السوق وفقا لقوى العرض والطلب، وتقوم السلطات النقدية بالتدخل عند الضرورة لإعادة تصحيح سعر الصرف ليتماشى مع جملة من المعايير أهمها: وضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات واحتياطي العملات

1- عبد المبعم السيد علي، **مسيرة التكامل الاقتصادي العربي**، تحرير محمود محمد الإمام ، 1993، ص ص 217-218.

الأجنبية، ومعايير أخرى تساهم في تحقيق أهداف السياسة النقدية، وعليه فإن الاختلاف في نظم الصرف بين الدول العربية شكل عائقا أمام التكامل الاقتصادي والنقدي العربي [1]

- ضعف الأسواق النقدية والمالية العربية وعدم تكاملها فلا تتوفر الدول العربية على أسواق مالية واسعة ومتطورة ومتكاملة، وان وجدت فهي لازالت في مرحلة النضج والتطور ولازالت تتسم بتشريعات غير مرنة، فضلا على أنها لم تلعب دورا رائدا في توفير التمويل المتوسط والطويل الأجل للمشاريع المختلفة.
- عراقيل مرتبطة باستقطاب أو جلب الاستثمارات العربية، فرغم الجهود الكبيرة المبذولة من طرف الدول العربية لتحسين مناخ الاستثمار فيها، وتوفير الظروف المواتية لجلب الاستثمارات للمنطقة العربية إلى أن العملية الاستثمارية في هذه الدول واجهت ولازالت تواجه العديد من المشاكل والعراقيل التي تحد من حركة استقطاب الأموال العربية للاستثمار في المنطقة [2]

وتتمثل أهم هذه العراقيل فيما يلي: [3]

- ❖ بطء وتعقيد الأجهزة الإدارية وكذا القوانين المفروضة غير الملائمة للانسياب.
- ❖ حركات التهريب الناشئة عن القلق السياسي وعدم اطمئنان المستثمر العربي ونقص ثقته بسبب تدخل أجهزة الحكم في تغيير التشريعات وتعديلها باستمرار.
- ❖ تردد رجال الأعمال العرب عن الاستثمار في المنطقة العربية ويرجع ذلك أساسا إلى عدم اليقين التي تتصف به السوق العربية، وزيادة الشعور لهؤلاء أن الاستثمار في هذه الدول غير مجزي.
- ❖ عدم وضوح مواقف بعض الدول العربية من الاستثمار الوافد ودوره في تنفيذ السياسة الاقتصادية للبلد بالإضافة إلى القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال وتحويل عوائد الاستثمار.

1- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2004**، الفصل التاسع ، موازين المدفوعات والدين العام الخارجي ونظم الصرف، ص ص 16-17.

2 -Thierry Apoteker، Morgane Lohezic، et autre، Colloque Intrnational، les nouvelles frontieres de l'UE، Marrakech، Maroc، 16-17-Mars 2005، p(06).

3- سليمان المنذري، **السوق العربية المشتركة في عصر العولمة**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999، ص123.

المطلب الثالث : الأسباب السياسية :

يواجه التكامل الاقتصادي العربي مقاومة خارجية عنيفة باعتبار أن نجاح محاولة العمل العربي المشترك يعني محاولة جادة للتخلص من التبعية الاقتصادية والنقدية، ومحاولة لاسترجاع الاستثمارات المالية في الخارج والمهيمن عليها من قبل مؤسسات النقد والمال العالمية والبنوك الأجنبية، وهذا ما يخدم إلى حد كبير المؤسسات المالية الأجنبية من الأرباح الطائلة التي تجنيها من الاستثمارات (التوظيفات) العربية الكبيرة فيها، فهذه المعطيات تشكل عوائق خارجية هامة أمام استعادة رؤوس الأموال العربية واستثمارها عربيا [1].

وإضافة إلى ما تقدم فإنه من الأسباب السياسية التي تقف عائقا أمام التكامل العربي ما يلي [2] :

- اختلاف الأنظمة السياسية وأشكال نظم الحكم فيها، وما ينجز عن ذلك من تباين في الأوليات الاجتماعية والتنموية الاقتصادية، وبالتالي عدم وضوح الأهداف السياسية وعدم استقرارها إضافة إلى حداثة الحصول على الاستقلال أن ذاك ورغبة النخب الحاكمة الاستمتاع بالاستقلال الحديث وزيادة النزعة القطرية بين الدول العربي، وزيادة الاهتمام بالمشاكل القطرية على حساب العمل القومي وبروز مفاهيم ضيقة للسيادة الوطنية والمحلية [3] .
- انعكاسات الخلافات السياسية على العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية.
- الآثار السياسية المترتبة على ظهور النفط في عدة من الدول العربية وبالتالي بروز دول غنية وأخرى فقيرة.
- الضغوطات الخارجية المتمثلة في سياسات الدول الكبرى تجاه المنطقة العربية ونشاط الشركات المتعددة الجنسيات، إضافة إلى الدور القيادي الذي تلعبه إسرائيل في المنطقة العربية بإيعاز ودعم من الولايات المتحدة الأمريكية[4].

1- عبد المنعم السيد علي، **الوحدة النقدية العربية** ، سلسلة الثقافة القومية 07، مركز الدراسات العربية، بيروت، 1986، ص101.

2- محمد عبد الحكيم أحمد العفيف، رسالة ماجستير، مرجع سابق، ص 184.

3- صلاح الدين نافع سليمان، **التجمعات الاقليمية العربية ودورها في التكامل الاقتصادي العربي**، معهد البحوث والدراسات العربية، رسالة ماجستير ، القاهرة، 1990، ص 184.

4- محمد لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها**، ج2، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1986، ص ص 918-920.

- مشكل الازدواجية بين مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي فبعد قيام مجلس الوحدة الاقتصادية سنة 1964 إلى جانب المجلس الاقتصادي العربي أصبح هناك جهازان أو هيئتان يقودان العمل العربي المشترك وبالتالي ازدواجية في المهام وتشابه في الاختصاصات لاسيما في متابعة قضايا التكامل الاقتصادي وتنفيذ أهداف اتفاقية الوحدة الاقتصادية، وعلى حد تعبير الباحث العربي محمد لبيب شقير" أن هذه الازدواجية والتنازع كانت من أخطر الظواهر السلبية التي اتسم بها العمل الاقتصادي العربي المشترك [1] .

فكل العوامل السالفة الذكر حالت دون المحاولات المتتالية في إطار جامعة الدول العربية لتحقيق نتائج ملموسة على مستوى التكامل العربي، فضلا عن عدم توفر الرغبة الحقيقية لدى الدول المشاركة في تجسيد العمل العربي المشترك حيث اقتصر الأمر فقط على مجرد إصدار مراسيم ومواثيق وقرارات اتسمت بالصعوبة في التنفيذ على أرض الواقع

1- محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها، مرجع سابق، ص 1084.

المبحث الثاني : مشاكل وعوائق التكامل الاقتصادي العربي:

المطلب الاول :المشاكل التي تعترض مجلس التعاون الخليجي[1]:

رغم قوة الحوافز الدافعة لبناء اتحاد خليجي، إلا ان هذا التوجه نحو الاتحاد يوجه العديد من الصعوبات والمعوقات التي تقل شأنا وأهمية بأي حال من الأحوال عن أهمية الحوافز الدافعة وهذه المعوقات يمكن تحديدها كما يلي:

أولا : النزعة القطرية : في الوقت الذي تتهافت فيه الكثير من الدول على التقارب والتلاحم وتكوين الكيان الاكبر والاقوى إلا أن دول الخليج العربية والدول لعربية عموما تتقوقع حول ذاتها وتقدم القطرية على أي اعتبار وان كان الفصل الثاني دراسة حالة (مجلس التعاون الخليجي) مفيدا ومنطقيا لصالح الجميع رغم أنها تدعو دوما الى الوحدة حيث التناقص بين الشعارات النظرية والسلوك العلمي فيما يتعلق بالوحدة. وفي كل دولة من الدول العربية عموما والدول الخليجية على وجه الخصوص هناك مجموعات تتجاهل عمدا ما يربط بلادهم بالبلاد العربية الاخرى من روابط كثيرة تجعل منها وطنا وشعبا واحدا ويدعون الى الانكماش في نطاق اقليمي ضيق ويركزون جهودهم داخل حدود بلادهم وعدم هدرها خارج هذا النطاق ويضعون العقبات في سبيل مصالح أبناء البلاد الأخرى، بحجة حفظ مصالح أبناء وطنهم .

ثانيا: اشكالية الارث الثقافي: إن الوقائع التقليدية المتضمنة في المشهد الثقافي الخليجي لا تؤشر بمشكل ملح الى قيام اتحاد أو وحدة خليجية على الرغم من توافر كل المستلزمات الميدانية لتحقيق ذلك، ولعل أبرز الاسباب التي تحول دون تحقيق ذلك ليس مقصودا، انما يعود الى طبيعة عقلية السياسة العربية، التي قامت في الاصل على الاعتزاز بالنموذج المحلى للنظام السياسي غير الرسمي الذي كان ماثلا في الواقع السياسي العربي قبل الاسلام وبقيت النظم السياسية المجزأة تحافظ على كياناتها السياسية المستقلة القائمة على اساس علاقة القربى او النسب ولهذا لم تتمكن الجماعات الاجتماعية العربية من تحقيق اتحاد او دولة في بيئة تقوم على اساس ذلك وحتى قيام دولة في الجزيرة العربية لم تتمكن من الصعود طويلا امام متانة النظام السياسي القبلي وعصبيته. والنظام السياسي العربي بشكل عام لا يزال يعيش بعض الارث الثقافية في بعده السياسي فالوطن

1- . أحما حمة فيروز ، شوقي بالي، عمان العلمي، **التكامل الاقتصادي العربي**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، 2012-2013، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص 52.

العربي تتفق خصائصه الثقافية والجغرافية عجز على مدى القرن العشرين عن تحقيق دولته القومية على الرغم من الدعوات العالية لتحقيق الوحدة العربية، ويرجع سبب عدم تحقيق ذلك الى تمسك الحكومات العربية بملكية القيادة السياسية في كل دولة او كيان .

ثالثا : قضية السيادة ان من اهم التحديات التي تواجه مشروع الاتحاد الخليجي يتمثل في سيادة الدول ، اذا ثبت من تجارب ان الدول حساسة جدا في قضية السيادة ،وان أي مساس أو اقتراب من هذه السيادة يهدد بانفراد عقد او تأجيل التوقيع على المعاهدات الاتفاقية التعاونية، ونظرا الى تركيبة القوة السياسية داخل الانظمة الخليجية ، فانه من المؤكد ان تمثل مسألة السيادة الوطنية تحديا أو عقبة أمام أي محاولة تتضمن الاندماج الكامل، وهو الامر الذي يرى فيه الكثير من الباحثين قضية مهمة يجب دراستها بتمعن قبل تحديد شكل الاتحاد المنشود بين دول الخليج العربية .[1]

إن التناقض بين متطلبات الاتحاد والتعاون وضرورات السيادة الوطنية لايزال يمثل قضية لم تحسم في التوجهات الوحدوية الخليجية ، فقد ظلت دول الخليج العربية مهتمة كثيرا بحل هذا التناقض .ومن الثابت ان أي تجربة اندماجية او اتحادية بين مجموعة من الكيانات السياسية يجب ان تقوم على تقديم المزيد من التنازلات المتعلقة بالقوة والسيادة السياسية من كافة الكيانات الى الكيان الرئيسي لضمان فاعليته وقدرته على الاستمرارية ،فضلا عن شرعيته.

رابعا: بعض الاختلافات بالبنى السياسية لأنظمة الحكم الخليجية رغم التماثل في الاطار العام للأنظمة السياسية الحاكمة في الخليج ، الا أن هناك عائق أمام الاتحاد بين هذه الدول يتعلق ببعض التباين في نظم الحكم في هذه الدول من حيث درجة تطويرها السياسي ،مما يجعل اندماجها قبل الاتفاق على شكل موحد للنظام غير سهل ، فهناك النظم الملكية ، مثل النظام البحرين مع السعودي مع الاختلاف ، حيث ان النظام البحرين يقبل بالانتخابات ،ولديه دستور مكتوب ، ويسمح بوجود جمعيات سياسية ، وبمشاركة الموطنين على اختلاف مذاهبهم في الحياة السياسية ، على عكس النظام السعودي الذي يفتقد الى الكثير من اسس المشاركة السياسية الشعبية ، ولا يمتلك هيئات سياسية وتشريعية منتخبة وهناك الكويت ،التي تقدم نموذجا أقرب منه الى الملكية الدستورية وتعبر الامارات عن الدول الفيدرالية ، التي تتشكل من سبع امارات تتمتع بدرجة من درجات الاستقلال في مواجهة الحكومة الاتحادية .

1- . أحما حمة فيروز ، شوقي بالي، عمان العلمي، **التكامل الاقتصادي العربي**، مرجع سابق، ص 54.

ومن هنا يأتي أحد التحديات المهمة التي تواجه الاتحاد الخليجي ، فهناك اختلافات في التشريعات المحلية ، وشكل العلاقة بين السلطة والمواطنين فكم ان هناك حراك شعبي ملحوظ في الكويت ، ووجود مجلس أمة منتخبة ، ، اضافة الى الواقع الاجتماعي الحداثي والثقافي الذي يميز بلدا عن آخر طبقا للتشريعات والقيم المحلية [1] .

خامسا : مشكلات الاندماج الاقتصادي مع انشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية في العام 1981، بدأت فكرة التكتل الاقتصادي الخليجي من خلال انشاء منطقة التجارة الحرة ،ثم انتقلت الى مرحلة الاتحاد الجمركي عام 2003 ورغم التقدم النسبي في الترتيبات والاجراءات المتخذة جاء التقرير الاقتصادي الخليجي لعام 2005_2006 ليؤكد ضعف مؤشرات التكامل التجاري وانخفاض مستوى التجارة البينية الخليجية ، ضعف مجالات الاستفادة من ارتفاع عوائد الصادرات النفطية نتيجة لارتفاع الطلب على السلع المستوردة وضعف مستوى التنويع الانتاجي في دول المجلس الامر الذي ساهم في التوجه نحو الاسواق الخارجية ، مما ادى الى تسرب جزء كبير من الاموال الخليجية الى الخارج، وتزايد الجهود بشكل مكثف بعد قيام مجلس التعاون الخليجي التي نصت بنوده على العمل من أجل الوصول لعملة واحدة موحدة ، الا ان دول المجلس لم تنجح حتى الان في الوصول الى هذا الهدف ويرى البعض أن سر البطء بتنفيذ عملية التكامل الاقتصادي الخليجي يمكن في تشابه الاقتصادات الخليجية أو على أقل تقدير وجود الكثير من القواسم المشتركة فيما بينها ،وأكبر دليل على هذا الزعم هو الاهمية النسبية للنفط والغاز والبتروكيماوية في جميع اقتصادات دول المجلس .

فمن أهم التحديات التي تواجهها دول الخليج العربية العمل على تحقيق النجاح بالنسبة لعملية التنويع الاقتصادي، الا ان هذا لا يعني مجرد تقليل الاعتماد على النفط ،ولكنه يتطلب كذلك ايجاد المزيد من فرص العمل . وعموما فان معوقات قيام الاتحاد الخليجي الاقتصادي لا تزال عديدة وفي مقدمتها آلية انتقال السلع فيها بين دول المجلس[2]

سادسا :الخلافات بين دول الخليج العربي تظهر الاحداث الجارية في الخليج منذ سنين وجود اختلافات حقيقية بين دول ا$لس الست فمثلا دولة قطر ورغم تنسيقها مع السعودية ولعدد من القضايا خلال هذه المرحلة هناك جملة من القضايا الشائعة بينهما، والتي قد تجعل دولة قطر حساسة تجاه الاندماج في اتحاد نقوده السعودية. كما أن اعتراض السعودية حال دون بناء جسر بين قطر والبحرين ،ودون شراء البحرين الغاز من قطر . كما أن هناك الدولة المستقلة التى تعبر

1- أحما حمة فيروز ، شوقي بالي، عمان العلمي، **التكامل الاقتصادي العربي**، مرجع سابق، ص56.

2- . أحما حمة فيروز ، شوقي بالي، عمان العلمي، **التكامل الاقتصادي العربي**، مرجع سابق، ص .

عنها بدرجة كبيرة الامارات وال كويت ، فهما لن يتخليا بسهولة عن استقلالهما لصالح اتحاد نقوده السعودية ،وهذا ما أكده في فترات سابقة انسحاب الامارات من الاتحاد النقدي ،اعتراضا منها على اختيار الرياض مقر للبنك المركزي الاتحادي . اما بالنسبة للكويت ، فإنها تعاني ازمة داخلية خاصة بهيكل النظام السياسي ، والتي قد تجعل من غير الملائم كما تحدث رئيس الامة الكويتي ،الحديث عن اتحاد خليجي .و تقترب عمان من هذا النوع الملائم من الدول بصورة كبيرة ،وهي لم تتحمس لفكرة الاتحاد ،حيث ترى عمان ان فكرة الاتحاد ،غير مفهومة بالنسبة لها من حيث التطبيق والأليات ، ولا من حيث الحاجة أو الايجابيات أو السلبيات خصوصا في ضل وجود مجلس التعاون الذي ترى أنه يمثل اطارا تعاونيا وتكامليا خليجيا ناجحا .

سابعا: تباين السياسات خارجية لدول الخليج العربية تشكل توجهات السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تحديا مهما أمام قيام اتحاد خليجي اذا ان دول الخليج العربية غير منسجمة تما ما في توجهاتها السياسية الخارجية ويتضح ذلك من خلال مواقف هذه الدول المتباينة فيما يتعلق بالعلاقات بالمواقف الخارجية . ويمكن الدلالة على ذلك من خلال السياسيات الخارجية تجاه ايران، اذا تتفاوت العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وبين طهران ، فيمكن وصف العلاقات القطرية الايرانية والعمانية الايرانية بأنها جيدة جدا عموما، أما العلاقة الكويتية الايرانية فهي متقلبة في وقت توصف فيه العلاقة بين ايران وباقي دول الخليج العربية بالمتوترة خاصة في عهد محمود أحمد نجاد . ومما سبق يتضح ان مسألة الاتحاد بين دول الخليج العربية مسألة مهمة للغاية ولها ما يبررها خلال العوامل الكثيرة المحفزة والدافعة الى ضرورة الاسراع بخطوات تطبيق مشروع الاتحاد .ولعل الجدل الذي يثار حولها في الشارع الخليجي الآن ليس من باب القناعة بأهميتها ،فالجميع يكاد يتفق على أن حلم الخليجيين جميعا هو الوحدة الخليجية الكاملة ،لكن الجدل يأتي من باب التوقيت و آليات التنفيذ والمعوقات التي يمكن أن تواجه هذا المشروع الوحدوي والكيفية التي يمكن من خلالها التعاون للتغلب على هذه المعوقات . [1]

المطلب الثاني : المشاكل التي تعترض الاتحاد المغاربي:

هناك عدة عوامل ادت الى تعثر اتحاد المغرب العربي منها [2]:

1-أحما حمة فيروز ، شوقي بالي، عمان العلمي، **التكامل الاقتصادي العربي**، مرجع سابق، ص 58 .

2- الاتحاد المغاربي، بين الافتراض والواقع- **نقلا عن:** كاست علي، تكامل الاقتصادي العربي في ظل التكتلات الاقتصاديةالكبرى، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير، 2008-2009، ص 67.

أ .**غلبة الهاجس السياسي:** تعكس الأزمة الجزائرية المغربية مدى ضعف الاتحاد المغاربي وعجزه سياسياً واقتصادياً، وقضية الصحراء الغربية كانت موجودة قبل تشكيله لكن ذلك لم يجعلها عائقاً أمام عمل هذا الاتحاد، وهنا نتساءل عن قيمة الاتحاد المغاربي والحاجة إليه أو الأسباب الداعية إلى تأسيسه خاصة أن الاتحاد تم إنشاؤه لتطوير التعاون الإقليمي ومواجهة أوروبا الشريك الرئيسي لبلدان المغرب العربي، ومواكبة عصر التكتلات الإقليمية في العالم، إلا أن هذه الهواجس لا سيما الأساسية منها– أي العامل الاقتصادي (العلاقة مع أوروبا) –تبدو غير كافية لضمان السير العادي لمؤسسات الاتحاد المغاربي. وهنا تجدر الإشارة إلى أن الهاجس الاقتصادي مازال يلعب دوراً هامشياً في تحديد العلاقات العربية العربية عموماً، في حين يبقى الهاجس الأمني عاملاً مستقلاً، فمثلاً كان الهاجس الأمني وراء تأسيس وصمود مجلس التعاون الخليجي أمام كل الزوابع الداخلية (فيما بين أعضاء المجلس) والإقليمية، في حين أبدى اتحاد المغرب العربي عجزاً فادحاً في مقاومة الهزات السياسية لكونه تأسس على أساس سياسي دون هاجس أمني، مما جعل التمسك به من قبل مختلف أعضائه يبقى ضعيفاً رغم عولمة الاقتصاد وتعدد وتصلب عود التكتلات الاقتصادية الدولية.

وهكذا يظهر جليا أن التجمعات الإقليمية العربية جاءت للحفاظ على الأنظمة القائمة وليس للتعاون بين الدول، إذ يبدو الانخراط فيها يهدف أساساً إلى وقف الحملات الإعلامية وعدم استقبال معارضة النظام في البلد المجاور لا أكثر، كما يبدو أن تعود الأنظمة العربية على تحسين الجزء الظاهر من سلطتها بتجميل مؤسساتها امتد إلى العمل المشترك، فتزودت هذه الأنظمة بمؤسسات إقليمية تعطيها الانطباع بأنها دخلت عصر التكتلات الدولية وزمن العولمة. وهكذا تنفرد التجارب التكاملية العربية بثقل الخطاب وبؤس الواقع، إذ رغم تأكيد الدول الأعضاء على أن الاتحاد المغاربي يبقى" خياراً إستراتيجياً " فإنها تتصرف على العكس من ذلك تماما، فسلوكها السياسي لا يزال حبيس الرؤى القطرية الضيقة وتصو ا رت السيادة التقليدية التي تجاوزها الزمن.

ب .**المعوقات المؤسساتية:** يتميز اتحاد المغرب العربي بتعدد معوقاته المؤسساتية الناجمة عن الطبيعة للمعاهدة المؤسسة له مما جعله عرضة لأي خلاف سياسي بين الدول الأعضاء، إذ يبدو جلياً أن الريبة فيما بين الدول الأعضاء جعلتها تتوخى الحذر كما أن عقدة السيادة حالت دون رقي هذه المعاهدة إلى مستوى مشروع تكاملي إقليمي، ولعل الدليل على هذه الريبة المتبادلة وعقدة السيادة وأيضاً غياب الرؤية الإستراتيجية والخبرة في مجال التكامل الإقليمي تكمن في تبني قاعدة الإجماع في اتخاذ القرارات (المادة السادسة).وتعلم الدول المؤسسة لاتحاد المغرب العربي جيداً بحكم عضويتها في الجامعة العربية أن مبدأ الإجماع عطل الجامعة وحولها إلى جسد بلا روح، إلا

أنها أقرته في النص التأسيسي للاتحاد المغاربي، وما زاد من تعقيد الأمور هو تبني المعاهدة شرط موافقة كل الأعضاء على أي اقتراح تعديل أحكام هذه المعاهدة (المادة الثامنة عشرة).

كما أن أحكام معاهدة مراكش تشترط موافقة وتوقيع كل الدول الأعضاء لتنفيذ اتفاقية وقع عليها، فكان أن عطلت هذه الآلية العمل المغاربي المشترك، فمن بين 37 اتفاقية وقعت في إطار اتحاد المغرب العربي صادقت الجزائر على 29 وصادقت تونس على 27 وصادقت ليبيا على أقل من ذلك في حين لم يصادق المغرب إلا على خمس اتفاقيات فقط .وعليه لم تدخل حيز التنفيذ إلا تلك الاتفاقيات الخمس .ولذا تقترح دول مثل الجزائر تعديل هذه الآلية بطريقة تسمح بتنفيذ الاتفاقيات بمجرد تصديق غالبية الدول عليها. [1]

ج .معوقات تطبيع العلاقات الجزائرية المغربية: تعد معوقات تطبيع العلاقات الجزائرية المغربية أهم وأبرز معوقات العمل المغاربي المشترك، إذ من غير الممكن بناء المغرب العربي بدون الجزائر أو بدون المغرب بحكم ثقلهما السياسي والاقتصادي فهما الفاعلان الأكثر نفوذاً في المنطقة . وعليه فمعوقات التطبيع الجزائري المغربي أصبحت عملياً معوقات العمل المغاربي المشترك، وهذه المعوقات الثنائية ذات الثقل المتعدد الأطراف يمكن أن تلخص في النقاط التالية : الخلاف حول التعاطي مع الملف الإسلامي، والقضايا العالقة لإعادة فتح الحدود، ونزاع الصحراء الغربية. ويبدو أن تطبيع العلاقات بين البلدين غير وارد على المدى القصير، فالمغرب يشترط تسوية قضية الصحراء الغربية في مصلحته للشروع في تعاون وطيد وإ عطاء دفع جديد لاتحاد المغرب العربي، معتبرً أن الصحراء الغربية" قضية وطنية "لا يمكن أن تُوضع جانباً وأن تترك لتسوية في إطار الأمم المتحدة، بل يجب أن تسوى بين المغرب والجزائر، إذ يعتبر العاهل المغربي محمد السادس أن النزاع القائم في الصحراء الغربية هو بين المغرب والجزائر التي أنشأت البوليساريو على حد قوله.

أما الجزائر فتعارض هذه النظرة وتحبذ تسوية الملفات واحدا واحدا دون ارتباط بينها حتى يتسنى التقدم في القضايا التي تتقارب فيها وجهات نظر الطرفين، وترى أن نزاع الصحراء الغربية يجب أن يُفض بين الطرفين المعنيين : المغرب والبوليساريو في إطار تسوية سياسية طبقاً لقرارات الأمم المتحدة، كما تشترط على المغرب اتخاذ الإجراءات اللازمة حتى لا يكون" قاعدة خلفية للجماعات الإسلامية المسلحة"، ويحظى هذا الملف الأخير بعناية خاصة من قبل الجزائر.

1- الاتحاد المغاربي، بين الافتراض والواقع- **نقلا عن:** كاست علي، مرجع سابق، ص 68.

د .المعوقات المنهجية: يفتقدد العرب عموماً إلى دراسات علمية حقيقية حول جدوى مشاريعهم التكاملية، فجاءت كل التجمعات الإقليمية العربية (الحالية والمنهارة) نتيجة قرارات سياسية إرادية للأنظمة الحاكمة. هكذا غلب التسرع والحماس على التريث والتحضير الجيد والجدي لمثل هذه الكيانات الإقليمية. وأزمة التكامل العربي أنه اختزل في قرارات ومراسيم سياسية هي نفسها عرضة أهواء الحكام وبورصة التوترات العربية العربية في حين أن التكامل هو أصلاً سيرورة اقتصادية واجتماعية معقدة وطويلة الأمد، فأوروبا تعمل منذ زهاء نصف قرن من الزمن لكنها لم تتوصل بعد إلى مستوى من الاتفاق السياسي بين أعضائها يسمح بتبني سياسة خارجية موحدة، ولكن في المنطقة العربية تبدأ المشروعات بالسياسة والقواسم المشتركة فكانت الكارثة، فكل مشروع تكاملي يبنى على السياسة ينهار بمجرد نشوب خلاف سياسي كما هو شأن اتحاد المغرب العربي.

إن القواسم المشتركة غير كافية إطلاقاً لبداية مشروع تكاملي، فالدول الأوروبية لا تشترك فيما بينها في شيء إلا في الديمقراطية، لكن هذه الأخيرة كانت كافية كقاسم مشترك لتهيئة ودعم المسار التكاملي الأوروبي الذي بني أساساً على المصالح المشتركة والمتبادلة، ولكن في مجلس الوحدة المغاربي لم تطرح بتاتاً القضايا المادية وكيفية خدمة مصالح المجتمعات المغاربية أو إشراكها في هذه التجربة الهامة. [1]

والحديث عن منطقة للتبادل الحر شيء مهم، لكن لتبادل ماذا ؟ يجب في بعض الأحيان أن نطرح الأسئلة الموجعة، مثل: ما جدوى اتحاد المغرب العربي إذا كانت الدول المغاربية تتفاوض فردياً مع الاتحاد الأوروبي وتوقع معه اتفاقات شراكة ثنائية؟ وكان من المنطقي أن يشرع في تنظيم البيت المغاربي قبل البدء في المفاوضات مع الغير لا سيما أوروبا . وهذا طبعاً يطرح قضية مصالح الدول المغاربية إذ برغم أنها غير متناقضة فإن الممارسات السياسية للنخب الحاكمة جعلتها كذلك، وأما المواطن فلم يشعر بتحسن في حياته اليومية من جراء دخول معاهدة اتحاد المغرب العربي.

هـ .الاستقطاب التجاري الأوروبي:الاستقطاب الجغرافي لتجارة بلد ما يجعل اقتصاده معرضاً للصدمات الخارجية حيث يستخدم حجم المبادلات لأغرض سياسية خاصة لما يتعلق الأمر بالمواد الإستراتيجية كالمواد الغذائية، وتتميز الاقتصاديات المغاربية باستقطابها الشديد من قبل الاتحاد الأوروبي حيث يستحوذ هذا الأخير على حوالي 70%من المبادلات التجارية لدول المغرب العربي ، وإ ذا كانت أوروبا تمثل حوالي ثلثي التجارة الدولية المغاربية فإن المغرب العربي لا يمثل

1- الاتحاد المغاربي، بين الافتراض والواقع- **نقلا عن:** كاست علي، مرجع سابق، ص 69.

إلا حوالي 2% من المبادلات الأوروبية مع العالم، وتختلف درجة الاستقطاب من دولة لأخرى، حيث تبدو تونس والمغرب أكثر استقطاباً من قبل الاتحاد الأوروبي .فما يقارب % 78 من صادرات تونس تذهب إلى الاتحاد الأوروبي الذي يزودها بـ % 72 من وارداتها .

أما المغرب فتستحوذ أوروبا على ما يزيد على % 60 من مبادلاته التجارية، وتذهب 62 %من صادرات الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي وتأتي % 58 من وارداتها منه، وتأتي % 20 من واردات موريتانيا من الدول المغاربية، و % 13 من الدول الأفريقية الأخرى .أما الاتحاد الأوروبي فيزودها بنسبة تقارب50% من حاجياتها، والحجم النسبي لأوروبا في مبادلات موريتانيا مقارنة بتونس والمغرب يرجع إلى كون اليابان أحد أبرز شركائها (مستورد للمنتجات السمكية).

وهكذا تعاني الاقتصاديات المغاربية من فقر تنوعها كونها اقتصاديات تبادل، أي أنها مبنية على الاستيراد والتصدير . وبالتالي فهي رهينة تطورات التجارة الخارجية، وقد استخدمت أوروبا مثلاً في عام1995 الورقة الاقتصادية (تخفيض كمية الطماطم المغربية التي يسمح لها بدخول السوق الأوروبية) في مفاوضاتها مع المغرب حول الخلاف حول الصيد .حيث هددته بإجراءات عقابية إن لم يستجب لها، وفرضت أوروبا عام 1996 حظرا على الواردات السمكية الموريتانية) % 40من صادرات موريتانيا من السمك مسها هذا الحظر (بدعوى عدم ملاءمة وسائل الإنتاج للمعايير الأوروبية، وما يثير التساؤل هو لماذا تبقى اقتصاديات المغرب العربي تحت رحمة هذا الاستقطاب الجغرافي الأوروبي لمبادلاتها رغم تحرير التجارة العالمية؟[1]

و.الخلل البنيوي للاقتصاديات المغاربية: برغم التقارب الاقتصادي الكبير بين دول المغرب العربي بعد تبني الجزائر لاقتصاد السوق وتحرير ليبيا لاقتصادها تدريجياً، فإن هذا الخلل حال دون التعاون السليم بين الدول الأعضاء كما زاد من حدة سلوكها الأناني والوطني الضيق، حيث يسعى كل طرف للحصول على مزيد من المساعدات الأجنبية الأوروبية ولو كان هذا التهافت مضراً بالتعاون الإقليمي، وكان يقال أن سبب الاختلافات هو السياسات الاقتصادية المختلفة، حيث تبنت تونس والمغرب الانفتاح الاقتصادي، بينما كان الاقتصاد موجهاً في الجزائر وليبيا، ولكن اتضح مع مرور الوقت أن تبني الدول المغاربية اقتصاد السوق بدرجات متفاوتة لم يساهم في تحريك عملية الاندماج الإقليمي.

فاقتصاديات الدول المغاربية تتميز بفقر تنوعها حيث تعتمد أساساً على المواد الأولية بنسبة تفوق90% من الصادرات؛ المحروقات بالنسبة للجزائر وليبيا والمعادن (الفوسفات أساساً)

1- الاتحاد المغاربي، بين الافتراض والواقع- **نقلا عن:** كاست علي، مرجع سابق، ص 71.

والنسيج (فيما يخص المنتجات الصناعية) بالنسبة للمغرب .كما أنها اقتصادية تبادلية بمعنى أنها قائمة على التجارة مع العالم الخارجي بنسبة كبيرة جداً (التجارة تمثل % 87 من الناتج الداخلي لموريتانيا) وهذا يجعلها تحت رحمة الضغوط الأجنبية، أما فقر التنوع الاقتصادي فيجعلها عرضة لتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية. [1] وبحكم تخلفها فإن واردات هذه الدول هي أساساً مواد مصنعة مما يزيد صعوبة تطوير المبادلات بين هذه الاقتصاديات الموجهة أساساً نحو العالم المصنع، لكن القيادات السياسية لم تتخذ أي إجراء في سبيل دعم وتطوير التجارة البينية خاصة وأن إمكانيات التكامل موجودة في بعض المجالات مثل القطاع الزراعي الذي قد يساهم في تقليص التبعية الغذائية لبعض الدول، وللإشارة فإن كل الدول العربية تستورد أكثر مما تصدر من المواد الغذائية ما عدا تونس والمغرب وموريتانيا.

فتونس تقترب من الاكتفاء الذاتي، وأما المغرب فقد عرف أزمة غذائية مما زاد من حجم وارداته من القمح، فيما تحطم الجزائر الرقم القياسي المغاربي والعالمي في مجال الواردات الغذائية، حيث يصل عجزها الغذائي إلى نسبة% 80 ، وهي أول مستورد في العالم للقمح ، وبالتالي يعاني المغرب العربي من تبعية اقتصادية لأوروبا، ويؤدي التخصص الكبير لهذه البلدان (الطاقة بالنسبة للجزائر وليبيا، الزراعة والمواد المصنعة البسيطة بالنسبة لتونس والمغرب) إلى الاعتماد على الخارج لإمدادها بحاجياتها من المواد المصنعة مما حال دون تطوير التجارة البينية.

وتعاني المنطقة العربية من بطالة قياسية تفاقمت بسبب الضغط السكاني، إذ تشير أرقام منظمة العمل العربية إلى أن معدل النمو السكاني يفوق بكثير معدل النمو الاقتصادي، وبسبب ذلك فإن القوى العاملة (حوالي 12 مليونا في 17 دولة عربية عام 1997) في العالم العربي عموماً تنمو بمعدل يقارب3 ،% وهذا المعدل المرتفع يتطلب إيجاد حجم أكبر في فرص العمل يتجاوز 3 ملايين سنوياً وحتى 4 ملايين مع نهاية العقد الحالي لتخفيف حدة البطالة .وتشير نفس الأرقام إلى أنه كان على الدول المغاربية إيجاد حوالي 390 ألف فرصة عمل جديدة سنوياً خلال السنوات القادمة للحيلولة دون تفاقم معدلات البطالة، وهذا الخلل البنيوي للاقتصاديات المغربية يبدو أنه مرشح للاستمرار خلال السنوات القادمة وقد يزداد سوءاً مع التحرير الكامل للتجارة العالمية.

المطلب الثالث : ضعف جهود الدول العربية داخل جامعة الدول العربية [2]**:**

1- الاتحاد المغاربي، بين الافتراض والواقع- **نقلا عن:** كاست علي، مرجع سابق، ص 72.

2- د. عدنان شوكت شومان، **لكي تصبح جامعة الدول العربية أداة للتكامل والوحد**عبر الموقع :

http://alhiwaradimocraty.free.fr/feras170204.htm.

كثر الحديث عن ضرورة تفعيل العمل العربي المشترك وعن ترميم البيت العربي المتمثل في جامعة الدول العربية بعد أن تصدع وابتعد الأشقاء العرب عن بعضهم وبرزت النزاعات العربية – العربية لدرجة الاصطدام والاقتتال .

وأخفقت جهود جامعة الدول العربية في رتق الصدع ولمّ الشمل كما عجزت عن إيجاد حل لأي مشكلة عربية على مدى أكثر من نصف قرن . وبدت التصريحات الرسمية وغير الرسمية عن إصلاح أوضاع جامعة الدول العربية ضرباً من ضروب إعلان النوايا الطيبة ليس إلا . كما ظهرت من وقت لآخر بعض الدراسات الجادة مطالبة بضرورة البدء في تعديل ميثاق الجامعة الذي أقر الباحثون بأنه يشكل إحدى أكبر العقبات البنيوية لحسن سير العمل العربي المشترك . كما حاول عدد من الأمناء العامين للجامعة تقديم أفكار ومشروعات لتعديل الميثاق لجعله أكثر أنسجاماً مع طموحات وتطلعات الشعب العربي.

ومع الأسف بقيت جميع هذه المحاولات حبراً على ورق . وبقي الميثاق الأعرج الوثيقة الوحيدة التي تمارس الجامعة وفق نصوصها فعاليتها التي وصلت في الآونة الأخيرة إلى حدود الهاوية . بعد المآسي والنكبات التي أصابت النظام العربي في الصميم وأدت إلى شلل جامعة الدول العربية و أجهزتها تحرك عدد من قادة الدول العربية بإجراء مشاورات مكثفة حول تطوير جامعة الدول العربية وتفعيل العمل العربي المشترك . وأسفرت هذه المشاورات والاجتماعات عن تقديم مذكرة رسمية من قبل الحكومة المصرية تضمنت دعوة عامة لبدء حوار بناء حول عدد من المحاور الهامة نستعرضها فيما يلي بشيء من الشرح والتحليل :

المحور الأول : حول تنقية الأجواء العربية وإزالة جميع الشوائب من العلاقات العربية – العربية والعمل على تسويتها . لأن هذا الأمر هو دون شكّ من أهم مطالب الشعب العربي لأنه يشكل أساساً متيناً لجمع الشمل العربي تمهيداً لتطوير العلاقات العربية – العربية وتوجيهها نحو التكامل والوحدة . لكن لا يكفي ذكر أهمية تنقية الأجواء والدعوة إلى إزالة الشوائب وشرح مضار الخلافات والنزاعات بل يجب اقتراح الآليات التي تساعد على تحقيق ذلك . وفي غياب اقتراحات محددة حول هذا الموضوع تبقى المناداة بتنقية الأجواء العربية في حدود التمنيات لا أكثر ، وتبقى الأوضاع على ما هي عليه .

المحور الثاني : هو اضطلاع الجامعة بدورها كأداة رئيسية للعمل العربي المشترك . إن هذا المحور يتطلب قبل كل شيء إجراء تعديل جذري على ميثاق جامعة الدول العربية الذي تخطاه الزمن وتخطته الأحداث العربية والإقليمية و الدولية . لأن الميثاق حدد الغرض من إنشاء الجامعة في توثيق الصلات والتنسيق والتعاون وصيانة الاستقلال والسيادة القطرية لكل دولة . إن هذه

الأهداف لا تكفي لاضطلاع الجامعة بدور أكبر لتحقيق آمال وطموحات الشعب العربي الوحدوي الذي هو المخرج الوحيد للشعب العربي في كل قطر لمجابهة التحديات الإقليمية والدولية . فقد اتجهت دول العالم نحو التكامل والوحدة أما الدول العربية فإنها تسير بعكس التيار . فبدلاً من بذل الجهود نحو التكامل والوحدة سير نحو التفكك والتشرد . إن أول ما يجب تعديله في الميثاق هو الغرض الأساسي من الجامعة فبدلاً من (توثيق الصلات والتنسيق والتعاون وصيانة الاستقلال والسيادة القطرية) يجب النص على " تكامل الوطن العربي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والسير نحو تحقيق طموحات الشعب العربي في الوحدة وصيانة الوطن العربي وحماية حقوق ومصالح الإنسان العربي وتنمية إمكانياته والسيطرة على مقدراته " . [1]

المحور الثالث : هو احتواء المنازعات العربية – العربية وتسويتها . تبين المذكرة بأن احتواء المنازعات في مهدها وقبل استفحال أمرها أصبح واجباً ملحاً وتقترح بإنشاء آلية الوقاية من المنازعات وإدارتها وتسويتها وإنشاء محكمة عدل عربية . إن هذه الاقتراحات على أهميتها وسلامتها غير كافية لاحتواء المنازعات في ظل ميثاق الجامعة الذي ينص على أنه في حال حصول نزاع إذا لجأ المتنازعون إلى مجلس الجامعة لفض الخلاف الذي لا يتعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها يكون قراره نافذاً وملزماً .

وماذا يحصل إذا لم يلجأ المتنازعون إلى المجلس ؟ واتخذ كل منهم الإجراءات التي يراها مناسبة . طبعاً يحصل كما حصل في اجتياح العراق لأراضي الكويت أو النزاعات على الحدود هنا وهناك وما يتبع ذلك من مآسي وجراحات وويلات اكتوت الأمة العربية بنارها وخسرت سياسيا واقتصادياً الشيء الكثير ، مما عمق ضعف جامعة الدول العربية وكّرس التجزئة والتهميش ، وساعد أعداء الأمة على استلام زمام المبادرة للتدخل وللسيطرة على مواردها وتسيير أمورها . ولهذا فإن احتواء المنازعات وتسويتها يحتاج بالإضافة إلى الآلية الوقائية ومحكمة العدل العربية إلى آلية أخرى لفرض الالتزام بقرارات المحكمة على المتنازعين على شكل قوة ردع عربية على أن تكون لهذه الآليات الثلاثة وضع قوسي " فوق القطرية " . إن تشكيل قوة ردع عربية هي الضمان العملي لتنفيذ القرارات التي تتخذها محكمة العدل العربية وقرارات مجلس الجامعة ولها حق التدخل عند الضرورة لفرض الالتزام بتلك القرارات حتى ولو تعارض ذلك مع السيادة الداخلية القطرية .

المحور الرابع : يتعلق بالتكامل الاقتصادي العربي . لا شك إن مدخل التكامل الاقتصادي هو المطلوب وبإلحاح الآن لحماية اقتصاديات الوطن العربي وموارده من النهب " النيو إمبريالي "

1- د. عدنان شوكت شومان، **لكي تصبح جامعة الدول العربية أداة للتكامل والوحد**عبر الموقع :
http://alhiwaradimocraty.free.fr/feras170204.htm.

المتمثل بالعولمة وزعمائها في الولايات المتحدة الأمريكية التي تلتهم الموارد العربية وعلى رأسها النفط . إن هذا التوجه نحو التكامل يتطلب تعديل أغراض الميثاق كما بينا في شرح للمحور الثاني أعلاه .

إن ما يجمع الوطن العربي من عوامل وعناصر أقوى بكثير من تلك التي جمعت الدول الأوروبية . هذا فيما إذا تم العمل لها بصدق وإخلاص قومي . إن ما جاء في المذكرة من بنود تحت هذا المحور سواء في إجراء مسح شامل للجهود العربية في هذا المجال وتأليف لجان للتنسيق بين القطاعات الاقتصادية المتماثلة واقتراح مشروعات التكامل الاقتصادي ووضع تصور شامل لدخول القطاع الخاص وتحرير قرار التكامل من سيادة الدولة القطرية وإعطائه صبغة قومية . جميع هذه المقترحات بالرغم من أن بعضها كان قد تم إقراره في مؤتمر القمة العربي الحادي عشر الذي عقد في عمان – الأردن عام 1980.[1]

وبالرغم من أهميتها فإنها لا تكفي لتحقيق التكامل الاقتصادي المطلوب . لأن التضارب في المصالح بين الدول العربية وتباين مستويات التقدم والنمو في القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية . وفقدان الإرادة السياسية حتى تكون لإحداث أي تغيير جذري في نصوص الميثاق . والمغالات في التمسك بفكرة السيادة القطرية تجعل أي توجه نحو التكامل الاقتصادي وتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية من شبه المستحيلات . لهذا نرى :

أولاً – أن تكون البداية في توافق الإدارات السياسية العربية على التصميم والاقتناع بضرورة التكامل والوحدة ومن ثم العمل على تعديل الميثاق بما يتلاءم مع ذلك التوجه .

ثانياً – تفعيل ميثاق العمل الاقتصادي القومي الصادر عام 1980 بعد إجراء التعديلات المناسبة عليه بما يتلاءم مع روح العصر و تطور الأحداث في المنطقة .

ثالثاً – وضع خطة عربية شاملة للتكامل الاقتصادي والوحدة الاقتصادية تنفذ على مراحل وتحديد سير العمل في كل مرحلة بالاستفادة من تجارب الدول الأوروبية والأسيوية .

والاستفادة أيضاً من مبدأ الميزات النسبية عربيا لتحديد مواقع المشروعات القومية الاقتصادية وإزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية بالتدريج أمام انسياب السلع ذات المنشأ العربي من قطر لآخر وحرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال العربية في الوطن العربي عملاً بالاتفاقيات المعقودة منذ عام 1953 وكان قد عقد أهمها في عام 1975و1980 .

1– د. عدنان شوكت شومان، **لكي تصبح جامعة الدول العربية أداة للتكامل والوحد**عبر الموقع :
http://alhiwaradimocraty.free.fr/feras170204.htm.

رابعاً – إحداث مؤسسة ضمان عربية للتعويض عن الأضرار التي قد تلحق بأي قطر عربي من جراء تنفيذ سياسات التكامل بما لا يرهق الدول الغنية ولا يجحف بحق الدول الفقيرة . [1]

المحور الخامس : حول اقتراح تشكيل برلمان عربي للمشاركة الجماهيرية الواسعة في اتخاذ القرارات المصيرية اقتصادياً وسياسيا واجتماعياً . إن لهذا الاقتراح وقع خاص في نفوس الشعب العربي في كل مكان . لأن الشعب العربي يشعر بالفعل بأنه تم إبعاده وتهميش دوره في اتخاذ القرار . إن توسيع دائرة المشاركة الشعبية هذه تدعم الاستقرار السياسي وتحقيق مفهوم دولة القانون واحترام الحقوق الأساسية للإنسان العربي وتعزيز القيم الديمقراطية .. وإنني إذ أثني على ما جاء في المذكرة حول ضرورة إنشاء برلمان عربي إلى جانب مجلس جامعة الدول العربية أؤكد على ضرورة أن يكون ذلك عن طريق الانتخاب المباشر مع الإشارة إلى ضرورة توسيع المشاركة الشعبية في كل قطر وتدعيم المبادرات الديمقراطية في جميع مناحي الحياة وأوجه النشاطات في الأقطار العربية .

المحور السادس : إقامة نظام للأمن القومي العربي . ولا شك إن فكرة إنشاء مجلس أمن عربي هو الأسلم والأجدى من إقامة منتدى للأمن القومي .

المحور السابع : دعم المنظمات العربية المختصة التي يجب أن تشمل جميع جوانب النشاطات الاقتصادية والثقافية والرياضية ، وتمثل تجسيداً لتحقيق التكامل والوحدة . وأود هنا أن أذكر بأن إنجازات بعض المنظمات العربية المختصة القائمة في الحدود الضيقة التي سمحت أنظمتها الداخلية كانت عظيمة ومفيدة . ونظراً لأنها تعمل في ظل ميثاق جامعة الدول العربية الذي لا يسمح لها بأن تتطور نحو التوجه إلى التكامل والوحدة ولهذا فإن تطوير هذه المنظمات ، والمنظمات التي ستنشأ يجب أن يكون على غرار النموذج التي تطورت به منظمات الاتحاد الأوروبي .

المحور الثامن : وصل جامعة الدول العربية بالمجتمع المدني ومؤسساته . وتشير المذكرة إلى أهمية وتأثير الهيئات والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني على جميع الصعد والتي تعبر عن إرادة المشاركة الشعبية في مختلف مسارات العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإنساني . كما تشير المذكرة أيضا إلى تقبل المنظمات الدولية والإقليمية مشاركة هذه المنظمات غير الحكومية في اجتماعاتها ومداولاتها ونطالب أن تحذو جامعة الدول

1– د. عدنان شوكت شومان، **لكي تصبح جامعة الدول العربية أداة للتكامل والوحد**عبر الموقع :
http://alhiwaradimocraty.free.fr/feras170204.htm.

العربية حذوها . إن هذا المطلب في محله ولكن السؤال الذي يطرح نفسه علينا هو أين هذه المنظمات غير الحكومية المستقلة عن سلطة الدولة القطرية ؟ . [1]

وهل تسمح الأنظمة القطرية في تأسيس هذه المنظمات وتتسامح في إنشائها وتمنحها الاستقلالية وترفع عنها سيطرة أجهزة الأمن ولا تتدخل في شؤونها ولا تصادر حريتها ولا تعرقل ممارساتها وفق أنظمتها الداخلية ووفق القانون والدستور ؟ أسئلة عديدة تخطر على البال في هذا المجال . فإذا أقرينا بضرورة مشاركة المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بشكل عام يجب أن لا يغيب عن ذهننا بأن أغلب هذه المنظمات في أغلب الأقطار العربية إن وجدت – تكون منظمات غير حكومية بالاسم وحكومية بالفعل . إذ أن السلطة القطرية تخترقها وتلحقها بشكل أو بآخر بأجهزتها . وينطبق ذلك على النقابات والجمعيات واتحادها وغيرها من المنظمات ومؤسسات المجتمع المدني في جميع مناحي الحياة لتكون الرديف لممارسات السلطة التنفيذية في تأمين مصالح المجتمع . وتكون العين الساهرة على تلك المصالح ضد التجاوزات ، وتشير إلى الأخطاء بغرض إصلاحها . وتسير جنبا إلى جنب مع المؤسسات الحكومية لخدمة الوطن والمواطنين . عندئذ تكون دعوتها لحضور اجتماعات مجالس جامعة الدول العربية لسماع صوتها وآرائها مفيدا ومثمرا ويحقق بالفعل مشاركة أوسع للجماهير المنظمة في صناعة القرار وحسن الأداء وتحقيق الصالح العام للمجتمع .

المحور التاسع : يتعلق بنظام التصويت في أجهزة الجامعة . إذ تشير المذكرة أن نظام التصويت الحالي يقوم في الأساس على قاعدة الإجماع إذ ينص الميثاق على أن ما يقرره مجلس الجامعة بالإجماع لا يعتبر نافذا إلا بعد أن يصادق عليه من الدولة القطرية وفق أنظمتها الأساسية وما يقرره المجلس بالأكثرية يكون ملزماً لمن يقبله وغير ملزم لمن لم يوافق عليه (المادة 7) . وتعترف المذكرة بأن نظام التصويت هذا كان ولا يزال يشكل عائقاً يحول دون انطلاق القرار العربي مما أدى إلى شلل الجامعة حتى الآن . وتقترح المذكرة بدء الحوار للتوصل إلى أنسب الصيغ المناسبة ولم تنظر المذكرة إلى نص المادة 3 من الميثاق التي تعطي لكل دولة صوت واحد مهما كان حجمها وثقلها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. [2]

1- د. عدنان شوكت شومان، **لكي تصبح جامعة الدول العربية أداة للتكامل والوحد**عبر الموقع :
http://alhiwaradimocraty.free.fr/feras170204.htm.

2- د. عدنان شوكت شومان، **لكي تصبح جامعة الدول العربية أداة للتكامل والوحد**عبر الموقع :
http://alhiwaradimocraty.free.fr/feras170204.htm.

ولهذا فإن اقتراح المذكرة بالابتعاد عن مبدأ التصويت بالإجماع لوحده لا يكفي ، ومن الضروري التفكير بمنح عدد من الأصوات لكل دولة حسب ثقلها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي مع الأخذ بعين الاعتبار النسبية لعدد الدول المشاركة في الجامعة . بالإضافة على نسبة عدد الأصوات اللازمة . ويمكن أن يعتمد نسب مختلفة حسب أهمية الموضوع يتعلق بأمور إجرائية فلا حاجة لأكثر من الأغلبية البسيطة مع تطبيق قاعدة موافقة الأكثرية النسبية لعدد الدول في جميع الأحوال . إن هذه القواعد تضمن سلامة اتخاذ القرار وحماية المصالح لجميع الدول المشاركة الصغيرة منها والكبيرة .

المحور العاشر : اعتماد أسلوب الدبلوماسية الجماعية .

المحور الحادي عشر : يتعلق بتطوير جهاز الأمانة العامة للجامعة وتدعيمه . ما قدمته المذكرة من شروحات حول هذين المحورين يصبّ في خندق التطوير والتحديث وهي من الأمور المفيدة في مجال إصلاح وتطوير الجامعة .

وفي الختام : [1] نصت المذكرة على تساؤل حول الأسلوب والإطار الأمثل الذي يمكن أن يتم من خلاله تطوير النظام العربي ومؤسسة جامعة الدول العربية وذكرت بأن الأمر لا يخرج عن أحد البدائل التالية : صياغة ميثاق جديد للجامعة . أو إدخال بعض التعديلات عليه أو الإبقاء على الميثاق الحالي وإضافة ملاحق عليه على غرار ما جرى بالنسبة إلى إقرار دورية اجتماعات القمة . إننا نحبذ البديل الثاني كما عرضنا في مناقشة المحاور المطروحة في المذكرة خاصة فيما يتعلق بأهداف وأغراض الجامعة التي يجب أن تركز على فكرة التكامل والوحدة . وبخصوص صناعة القرار وأسلوب التصويت مع منح كل دولة عددا من الأصوات يتناسب مع ثقلها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ، وكذلك فيما يتعلق بالتأكيد على فكرة إنشاء محكمة عدل عربية وآلية للالتزام بالقرار وآلية تحقيق هذا الالتزام بإنشاء قوة ردع عربية .

هذا بالإضافة إلى إنشاء برلمان عربي منتخب مباشرة من قبل الشعب العربي ويحدد عدد أعضائه من كل قطر حسب عدد الأصوات المخصصة لكل دولة وفق وزنها وثقلها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي أشرنا إليه أعلاه .

وإني إذ أقدم هذه المطالعة حول مبادرة حكومة جمهورية مصر العربية الطيبة وإن جاءت متأخرة بعض الوقت أتمنى من المولى عز وجل أن يلهم القادة العرب بما فيه خير لهذه الأمة وضمان لمستقبلها تلبية لطموحات وآمال الشعب العربي في التكامل والوحدة

1- د. عدنان شوكت شومان، **لكي تصبح جامعة الدول العربية أداة للتكامل والوحد**عبر الموقع :
http://alhiwaradimocraty.free.fr/feras170204.htm.

الفصل الرابع

حلول وآفاق

التكامل الاقتصادي العربي

تمهيد

المطلب الأول: مقترحات دعم وتفعيل التكامل الاقتصادي العربي

المطلب الثاني: مستقبل التنمية والتعاون الاقتصادي العربي

المطلب الثالث: اقتراح توحيد العملة العربية لدول الاتحاد

خلاصة

المطلب الأول: مقترحات دعم وتفعيل التكامل الاقتصادي العربي:

بعد أن عرضنا للوضع الاقتصادي في الدول العربية في الوضع الراهن ، والمعوقات التي تتوافر لدى هذه الدول والتي من شأنها أن تزيد من فاعلية التكامل الاقتصادي العربي ، ودور القطاع الخاص في حفز وتشجيع وتفعيل ذلك التكامل ، فإننا نعرض بعض المقترحات بشأن تفعيل التكامل الاقتصادي العربي.

وتتمثل هذه المقترحات فيما يلي[1] :

01..ارساء استراتيجية للعمل العربي المشرك: تتضمن أهدافا رئيسية واقعية واضحة تنسجموا امكانات الدول العربية ، واطلاق القوى الابداعية للمواطن العربي من خلال مشاركة شعبية فعالة في تحمل عادل ومتكافئ لأعباء التنمية ومسؤولياتها وأيضا جنى ثمارها وعوائدها ويتم وضع الاطار العام لهذه الاستراتيجية من خلال تجمع علمي وفنى و سياسي تسهم في تنظيمه واعماله المنظمات القائمة للعمل العربي المشترك.

02.. تخطيط العمل العربي المشترك : ويتم ذلك عن طريق وضع خطة طويل الاجل تكون اطار الخطط متوسطة وقصيرة الأجل للتنمية القومية والقطرية على حد سواء مبنية على أساس الاستراتيجية التي يتم وضعها على ان ينهض بهذه المهمة جهاز التخطيط القومي بالتنسيق مع أجهزة التخطيط القطرية.

03..توحيد الانظمة الاقتصادية والجمركية والمالية : حيث لا يكفي ضمان حرية تنقل السلع بين مختلف الدول العربية المتكاملة اقتصاديا ، بل يجب الى جانب ذلك توافر جميع الشروط التي تسمح للمنتجين بالعمل والمنافسة في ظروف طبيعية أو وفق مبادئ موحدة أو بمعنى آخر إيجاد سوق عربي يقوم على قواعد موحدة للتكلفة الانتاجية ، هذا التنسيق يتعين أن يتناول شؤون التعريفة الجمروكية الموحدة، وشؤون النقد، وسياسات الاستثمار، والسياسة التجاريةللدول العربية تجاه الدول الأخرى كل هذه الامور تتطلب مفاوضات بين الدول العربية للتوصل الى حلول وسطية لتحديد مضمونها بقدر تسمح به تشريعاتها، واختياراتها السياسية ، ومستويات التنمية بها، ورؤية أصحاب المصالح بها لعائد التكامل وسبل تحقيقه.

1- أحمد حمة فيروز، شوقي بالي، عمان العلمي، **التكامل الاقتصادي العربي**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلةن 2012-2013، ص 28.

04.. تحقيق الاستقرار الاقتصادي داخل الدول العربية : لان ذلك يتيح القيام باتخاذ القرارات الاقتصادية الخاصة بالاستثمار والادخار بصور تتمشى مع العوامل الأساسية الاقتصادية الكامنة ، ومن ثم تعزيز وتدعيم التخصص والتوزيع الكفء للموارد الاقتصادية المتاحة ، كما يتيح الاستقرار الاقتصادي كذالك تعزيز وتدعيم الثقة في المناخ الاستثماري والتي يمكن بدورها أن تشجع الاستثمارات المحلية عن العمل بالداخل، ويشجع الاستثمارات الأجنبية على الانسياب إلى داخل الدول العربية. [1]

05..إعادة هيكلة القاعدة الإنتاجية : حيث يلاحظ أن الدول العربية تعتمد اعتمادا كليا على مواد النفط والمواد الخام حيثيستحوذ قطاع النفط على نحو 80% من الصادرات السلعية العربية، لذلك فإنه يتعين إعادة هيكلة القاعدة الإنتاجية و العمل على تنوع الإنتاج وذلك عن طريق تبني استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير، ويتم ذلك من خلال إقامة المشروعات الاستثمارية المشتركة، وقيام صناعات عربية متخصصة ومتكاملة تطبق أساليب الإنتاج على أسس علمية على اعتبار أن هذا الأسلوب يعد الأسلوب الأمثل لتظافر وتفاعل المصالح الاقتصادية العربية لإعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية العربية لتكون قطاعات تكاملية وليست تنافسية، وتكون في نفس الوقت على درجة عالية من التنافسية مع العالم الخارجي.

06..مراجعة جميع الاتفاقيات التي تمت بين الدول العربية : سواء كانت هذه الاتفاقية اقتصادية أو تجارية أو استثمارية أو ضريبية واجراء التعديلات العاجلة عليها بما يتفق مع متغيرات الواقع العربي والعالمي، واعطاء المنظمات المسؤولة عن تنفيذ هذه الاتفاقيات الصلاحيات اللازمة لذلك وعلى الأخص مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، واتفاقية السوق العربية المشتركة، وكذلك مراجعة أوضاع المشروعات العربية المشتركة في المجالات المختلفة وتطويرها وتحديثها وذلك للاستفادة من حجم الاستثمارات الضخمة لهذه المشروعات باعتبارها أحد توجهات العمل الاقتصادي العربي المشترك.

07..انشاء بنك عربي إسلامي موحد: يتم تمويل بنسبة من إجمالي الناتج المحلي للدول العربية، وتساهم في تعزيز التعاون الاقتصادي ري والتبادل التجاري، وكذلك الترويج المشروعات الاستثمار وجذب الاستثمارات العربية 30 والاجنبية.

1- أحمد حمة فيروز، شوقي بالي، عمان العلمي، **التكامل الاقتصادي العربي**، مرجع سابق، ص 29.

08.. زيادة حجم الاستثمارات العربية البينية : وذلك بتوفير المناخ الملائم للاستثمار في الدول العربية ، والذي يعتمد على توفير الحوافز التي تقدمها الدول للمستثمر الاجنبي ، ولعل الفرصة تعد مواتية الآن لزيادة حجم الاستثمارات العربية ، واستعادة الارصدة العربية التي تواجد خارج الوطن العربي واعادة توطينها في الدول العربية بعد أن أصبحت تتعرض للعديد من المخاطر مثلا لتجميد والمصادرة في ظل الاوضاع الدولية الراهنة والهجمة الشرسة على الدول العربية والاسلامية ، فهذه الارصدة كانت كفيلة بتنمية الوطن العربي ووضعه في مصاف الدول المتقدمة. [1]

09..حفز وتشجيع مبادرات التكامل بين مؤسسات القطاع الخاص العربي : وذلك عن طريق تكوين هيئة مشتركة من الاتحادات ومنظمات القطاع الخاص العربية تقوم على رعاية مشروعات التكامل الاقتصادي بين مؤسسات القطاع الخاص ومدها بالدعم الارادي والتقني وتساعدها في حل ما قد يعترضها من معوقات ، وكذلك تشكيل مجموعات عمل نوعية تخصصية مشتركة بين مؤسسات القطاع الخاص العربي تختص بدراسة الاسواق العربية ورصد فرص التعاون والعمل المشترك واجراء الدراسات وتجميع المعلومات وحث المؤسسات في قطاعاتها النوعية على المشاركة في استثمار تلك الفرص ، اضافة الى انشاء صندوق عربي إسلامي لتمويل مبادرات القطاع الخاص العربي في مشروعات التكامل.

10..عوامل أخرى:

- تبني مزيد من الشفافية التي تساهم في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة التي تجلب الاموال والادارة والتكنولوجيا وأنظمة التوزيع
- ضرورة التعجيل بالخطوات التي تحقق قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى باعتبارها خطوة أساسية نحو السوق العربية المشركة
- سرعة اتخاذ خطوات عملية نحو انشاء سوق عربية موحدة وتحقيق حلم استخدام عملة عربية موحدة يتم تداولها بين أرجاء الوطن العربي
- سرعة ايجاد استراتيجية تجارية واقتصادية عربية موحدة قائمة على التخطيط والمعرفة المسبقة للأسواق المحلية والعالمية بما يمكن العرب من التوصل الى مستوى تنافس جيد ،ونمو متواتر ،ومبادلات تجارية متوازنة .

1- أحمد حمة فيروز، شوقي بالي، عمان العلمي، **التكامل الاقتصادي العربي**، مرجع سابق، ص 30.

- ضرورة تحديث الاتفاقيات الجماعية والثنائية الخاصة بانتقال رؤرس الاموال ،وتوفير حرية انتقال الاشخاص وتفعيل المواثيق العربية التي تعزز العمل المشترك وتمهد لإقامة علاقات تعاون متزنة.
- ضرورة استكمال الدول العربية الاصلاحات الاقتصادية التى تنفذها والتي تهدف في الاساس الى تهيئة المناخ الملائم أمام المستثمرات. [1]

المطلب الثاني: مستقبل التنمية والتعاون الاقتصادي العربي:

- **أهمية ربط التكامل(التعاون) بالتنمية:**

تعتبر التنمية والتكامل عمليات تاريخية تظهر نتائجها على المدى الطويل، وتؤثر التنمية والتكامل في بعضهما البعض، والارتباط بينهما وثيق وكامل، فزيادة معدل النمو الاقتصادي وتطور القوى المنتجة اقتصاديا واجتماعيا يزيد من النضج الاجتماعي في اتجاه الوحدة والتكامل، وكذلك زيادة إجراءات التعاون والتنسيق تؤدي الى الإسراع بمعدلات التنمية في دول التكامل [2] .

وأدركت الدول المتقدمة هذه العلاقة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وأصبحت إجراءات التعاون بينها بمثابة عوامل دافعة نحو النمو الاقتصادي والاجتماعي، وأصبحت هذه الاجراءات بصورها المختلفة وسيلة لتقريب مستويات النمو بين الدول المتقدمة نحو التكامل، والأمر بالنسبة للدول النامية أكثر أهمية، للانخفاض النسبي للتطور الاقتصادي والاجتماعي، مما يدعو الدول النامية الى تنسيق جهودها للقضاء على التخلف وتقريب مستويات النمو بين الدول الساعية الى التكامل، وهناك حقيقة مسلم بها أن صور التعاون الاندماج المختلفة تقترن بسياسات تدخلية من جانب الدول.

فالتكامل يثير مشاكل اقتصادية عديدة إذا ترك لتتحكم به قوى السوق بل قد يؤدي الى تعديل هيكل الاقتصاديات المندمجة في التكامل على نحو قد يضر ببعضها ، وبالنسبة للدول النامية قد يكون التكامل عاملا معوقا للتنمية إذا لم يحدث تنسيق للخطط القومية

1- صلاح الدين حسين **السيدالاتحاد الأوروبي والعملة الأوربية الموحدة السوق العربية** ،ط1، دار عالم الكتاب ، القاهرة، 2003 ص80 ، **نقلا عن** : أحمد حمة فيروز، شوقي بالي، عمان العلمي، **التكامل الاقتصادي العربي**، مرجع سابق، ص 31.

2-morton k.and Tulloch . p. trade and developing countries (London . 1977) p 107

والانتاج بين دول المجموعة المتكاملة، فاتباع سياسات تدخلية في شكل اتفاقات بين الدول هو شرط ضروري من شروط تحقيق التكامل.

ونرى أن **مفهوم عملية التكامل** هو:

- عمليات التنسيق والتعاون ثم التوحيد والاندماج السياسي والاقتصادي والثقافي بين نظامين اجتماعيين أو اكثر بحيث يتطوران بشكل معين ينتج عنه في النهاية تحقيق وحدتهما في زمن معين[1] .
- فالتكامل هو عملية اجتماعية وتاريخية تتضمن احتكاك عناصر اجتماعية مختلفة مع بعضها البعض، لذلك لابد أن يتبع المنهج الذي يسمح للتفاعلات الاجتماعية بأن تأخذ مداها عبر مرحلة زمنية طالت أو قصرت بحسب درجة التوافق والاختلاف بين الابنية الاجتماعية وعملية التكامل .
- فهو عملية موضوعية تؤدي الى تغييرات هيكلية جذرية في الاقتصاد القومي تنتج نسب اقتصادية جديدة تساعد على التقارب وإزالة فجوات النمو بين بلدين أو أكثر نتيجتها النهائية رفع انتاجية العمل ،والتكامل الاقتصادي يشتمل على معنى سلبي يتعلق بتحرير التجارة بين الدول المتكاملة بازالة القيود على التجارة في السلع والخدمات[2].

ومعنى ايجابي ديناميكي يتعلق باتخاذ قرارات خاصة بزيادة معل النمو الاقتصادي للمجموعة ككل أو لكل دولة على حدة ويتضمن رؤوس الاموال وعوامل الانتاج ،

ونرى أن التنمية والتكامل بكل صوره ليسا هدفين متضادين بل أن كلاهما يمكن أن يسير جنبا الى جنب مع الآخر ويرفع كل منهما مستوى الآخر، ورغم الصعوبات التي تواجه الباحث عند عمل تقييم لتجربة التعاون الاقتصادي العربي بسبب ضعف البيانات والاحصاءات الخاصة بها .

المطلب الثالث: اقتراح توحيد العملة العربية لدول الاتحاد:

تتضمن الوحدة النقدية، أو التكامل النقدي الكامل، أمرين اثنين متلازمين: الأول إقامة اتحاد صرف كامل، بمعنى إنشاء علاقة ثابتة نسبيا بين عملات الأقطار المتكاملة ، والثاني قابلية كاملة على التحويل البيني منعملة إلى أخرى داخل الاتحاد، بمعنى غياب أية قيود

1 –viner. Jacop. The costoms unions issue (London . 1950) p. 41

2– أنظر: د .على الدين هلال، **الوحدة العربية ومنهج البحث الاجتماعي** ، مجلة الطليعة العدد5 مايو 1974 ، ص37

على تحويل العملات إلى بعضها سواء لأغراض المدفوعات الجارية أو الرأسمالية، ويقتضي ذلك تكاملا تاما بين الأسواق المالية والنقدية، وحرية كاملة لحركة رأس المال بين الأقطار المتكاملة.

ويتطلب تحقيق هذه الشروط توحيدا للسياسات والإدارة النقدية ونظم الصرف الأجنبي في تلك الأقطار، مما يشير إلى مضامين نقدية معينة لعل من أهمها، ضرورة الاتفاق مشتركا على معدلات التوسع النقدي والائتمان المصرفي، مما يعمل على إزالة أهم أسباب الاختلاف بين مستويات الأسعار ومعدلات التضخم في الأقطار المذكورة، إذافة إلى القضاء على مصدر مهم من مصادر الاختلال في موازين مدفوعات الأخيرة تجاه بعضها البعض، يعني ذلك ضرورة إدارة أسعار صرف عملات الأقطار الأعضاء تجاه العملات الأجنبية على المستوى نفسه أيضا.

يتضمن التكامل النقدي الكامل أو الوحدة النقدية كلفة مهمة وهي أنه يحد من استقلال القطر العضو في سياسته النقدية، وهي قدرته على استعمال وسيلة سعر الصرف في الحفاظ على توازنه الخارجي والداخلي على السواء.

والسؤال الآن : **ما هي إمكانية تحقيق وحدة نقدية عربية من خلال أي من هذه الصيغ الثلاث؟** [1]

الجواب عن ذلك يمكن استخلاصه مما سبق قوله حول عوائقمثل هذه الوحدة بسبب الاختلاف الكبير في السياسات والوسائل والأهداف والنظم الاقتصادية والنقدية والمالية السائدة في الأقطار العربية على اختلافها.

ويرى بعض الاقتصاديين أن العملة المشتركة هي رمز مظهري، وليست شرطا مسبقا للتكامل النقدي الاقتصادي، ولكن إذا أمكن تبنيها واصدارها وإشاعة استعمالها فسيدعم ذلك التكامل النقدي والاقتصادي فعلا، وذلك من خلال تسهيل الحسابات التجارية وتوحيدها في أسواق الأقطار المتكاملة، ولكن ذلك يعتمد في مدى فائدته على الاتفاق الفعال مسبقا على توحيد السياسات النقدية والمالية. غير أن هناك استراتيجية أخرى للوصول إلى العملة المشتركة المشتركة تتمثل بالتدرج نحوها من خلال (عملة موازية) تصدرها هيئة مركزية اتحادية ويتم تداولها جنبا إلى جنب مع العملات القطرية الأخرى لتسهيل المعاملات الجارية

1- د.عبد المنعم السيد علي، الوحدية النقدية عربية، سلسلة الثقافة القومية (7) ، مركز دراسات الوحدة العربية، ص111.

قطريا واتحاديا، على أن يجري إحلالها تدريجيا محل العملات الأخيرة بحيث يتقرر في النهاية إنهاء العملات القطرية والتخلي عنها، من خلال مبادلة إجبارية بعد أن يصل تداولها إلى نسبة معينة من مجموع العرض النقدي الاتحادي، وذلك لصالح العملة الموازية التي تصبح عندئذ العملة المشتركة الوحيدة في الاتحاد، إلا أن بعض الاقتصاديين ذهبوا إلى أن الالتزام بأسعار صرف ثابتة لا رجعة فيها هو أمر غير عملي مادامت السلطات القطرية ملتزمة بأهداف معينة أخرى (مثل الحفاظ على الاستخدام الشامل وتسريع النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار) إضافة إلى استقرار أسعار الصرف. ويعني ذلك ضرورة توحيد نظم الصرف والسياسات النقدية والمالية والاقتصادية في الأقطار المتكاملة بشكل تام تقريبا، وهو أمر في غاية الصعوبة في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة في الأقطار العربية، ذلك أن القابلية التامة لتحويل العملات العربية إلى بعضها البعض، وغياب أية قيود على جميع أنواع المعاملات في السوق المالية هي فقط بعض من الشروط اللازمة لتحقيق الحرية في حركة السلع والأشخاص والعوامل والنقود بين الأقطار العربية بهدف تحقيق مساواة أكبر في الأجور وأسعار الفائدة والأسعار السائدة في تلك الأقطار.

فالأمر يتطلب كذلك توحيدا بشكل ما بين سياساتها القطرة العامة في حقول التنمية والنقود والمالية العامة، هذا إضافة إلى أن الحفاظ على استقرار نسبي في أسعار الصرف العربية البينية، وذلك من خلال الحد من التقلبات بينها ضمن هوامش ضيقة، يعتمد على قدرة تلك الأقطار على تحاشي اختلالات مزمنة في موازين مدفوعاتها، وكذلك على مدى استطاعتها تمويل أي عجز في مدفوعاتها الخارجية، إما بالسحب على احتياطاتها الدولية الذاتية، أو بالاقتراض من مصادر إقليمية، مثل صندوق النقد الدولي، أو من هيئة دولية كصندوق النقد الدولي أو من بعضها البعض على أساسا ثنائي أو متعدد الأطراف[1].

وخلاصة ذلك كله هي أن إقامة وحدة نقدية عربية تامة على مستوى الوطن العربي، سواء بصيغة أسعار صرف بينية ثابتة لا رجعة فيها، أم بصيغة عملة مشتركة واحدة كأداة للتبادل أو كمؤشر وكمستودع للقيمة، أو في النهاية، بصيغة عملة موازية كخطوة وسط

1- د.عبد المنعم السيد علي، **الوحدية النقدية عربية، سلسلة الثقافة القومية (7)** ، مركز دراسات الوحدة العربية، ص115.

باتجاه العملة المشتركة الواحدة، نقول : إن إقامة مثل هذه الوحدة النقدية هو أمر صعب في ظل الاشتراطات العديدة والصعبة التي يتطلبها مثل هذا الأمر، والمضامين السياسية التي يشتمل عليها ، وكذلك في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية التي تحيط بالأقطار العربية.

هنا يثور تساؤل عن بديل عملي للوحدة النقدية الكاملة والناجزة على مستوى الوطن العربي: هل مثل هذا البديل ممكن ولو على أساس جزئي وبأسلوب تدريجي يوصلنا في النهاية إلى الحل المطلوب: وهو الوحدة النقدية كاملة وشاملة تضم مختلف الأقطار العربية، ولو على مدى أطول وبجهود أكثر تواصلا ولكن أبعد أثرا في التحليل الأخير؟ وأخيرا هل يمكن تحقيق وحدة نقدية تدريجية على أساس جغرافي، أي إقامة وحدة نقدية عربية إقليمية في هذه المنطقة أو تلك من الوطن العربي؟. [1]

1–د.عبد المنعم السيد علي، **الوحدية النقدية عربية، سلسلة الثقافة القومية (7)**،مركز دراسات الوحدة العربية، ص118.

خاتمة

عرف التكامل الاقتصادي العربي عوائق كثيرة حالت دون تحقيقه، والتي من اهمها هو غياب الإرادة السياسية القوية والصادقة من قبل القادة العرب، لتجاوز كافة الصعوبات والعوائق التي تعترض تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، الذي في حالة تحققه سيكون درعا واقيا لمواجهة التحديات الاقتصادية التي تواجهها الدول العربية على جميع المستويات، ومن ثمة فإنه لا يمكن توحيد الدول العربية سياسيا دون أن يتم توحيدها اقتصاديا في نفس الوقت، فكل من الوحدتين السياسية والاقتصادية ضرورية لوجود الأخرى، وأن ارتباط فكرة التكامل الاقتصادي بالجانب السياسي كنتيجة لتصاعد المد القومي وتزايد الإدراك لمدى الصلة بين الجانبين السياسي والاقتصادي، وأن أي تقارب اقتصادي بين دولتين عربيتين يسهل في النهاية تفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك، ويؤدي إلى تسهيل إمكانية قيام منطقة التجارة الحرة بين الدول العربية والتي تكون مقدمة ضرورية لقيام السوق العربية المشتركة.

ومن خلال هذه الدراسة المتواضعة، يمكن الوصول الى **مجموعة من النتائج** كما يلي:

1. أن التكامل الاقتصادي أصبح اليوم وسيلة متفق عليها من طرف المهتمين بموضوع التنمية الاقتصادية والاجتماعية مهما اختلفت الطرق والأساليب المستخدمة لتحقيق ذلك.
2. رغم أهمية المقومات الاقتصادية لنجاح أي تكامل ، فإن الإرادة السياسية تلعب دورا كبيرا في نجاح واستمرار أي تكامل اقتصادي.
3. إن امتلاك الدول العربية للموارد الطبيعية، إضافة إلى السوق الواسعة والموقع الجغرافي الاستراتيجي، يعد حافزا للتكامل الاقتصادي العربي.
4. إن قيام مجلس التعاون الخليجي كان نتيجة لظروف إقليمية ودولية تفاقمت في أواخر سبعينيات القرن الماضي.
5. تمثلت أسباب قيام مجلس التعاون الخليجي في أسباب اقتصادية، سياسية، استراتيجية أمنية.
6. واجهت دول مجلس التعاون الخليجي كثيرا من التحديات الخارجية، والتحديات الداخلية أمام مشروع التكامل الاقتصادي.

ولتحقيق هذه النتائج يجب على الدول العربية القيام بما يلي:

1. الارتقاء بنظم الحكم لحل النزاعات.
2. تنمية الموارد البشرية وتكوين المهارات.
3. زيادة تنافسية الاقتصاديات العربية وتنويع قواعدها الإنتاجية.
4. التخلص من التبعية الاقتصادية للخارج وتقليص المديونية.
5. تحسين مناخ الاستثمار باتخاذ الإجراءات اللازمة.
6. توفير حرية المبادرة للقطاع الخاص العربي وهذا بالقضاء على العوائق البيروقراطية والقانونية والسماح فعلا بحرية تنقل الأشخاص والأموال للقيام بمشاريع مشتركة تخدم المواطن العربي.
7. العمل على تحقيق أهداف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لكي تكون نقطة انطلاق لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي وكنقطة قوة عند الاندماج أو الشراكة مع التكتلات الأجنبية

.

قائمة

المصادر والمراجع

أولا: الكتب:

1. احمد الغندور ، **الاندماج الاقتصادي العربي** ، معهد البحوث والدراسات العربية ، مصر ، 1980 .
2. أحمد حمة فيروز، شوقي بالي، عمان العلمي، **التكامل الاقتصادي العربي**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012-2013.
3. إسماعيل العربي ، "**التكتل والاندماج الاقتصادي بين الدول المتطورة** "، ط 2 ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، دون سنة نشر.
4. إكرام عبد الرحيم ،**التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي** " ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 2002.
5. **الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي**، المسيرة والإنجاز، الرياض، ط4،2009 .
6. **الأمانة العامة لمجلس التعاون**، إعلان السوق الخليجية المشتركة،2007 .
7. **الأمانة العامة لمجلس التعاون**، الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2003.
8. **الأمانة العامة لمجلس التعاون**، التقرير السنوي للمسيرة، 2008 .
9. جاسم بن محمد القاسمي، **التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي إنجازاته وتحدياته**، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1999 .
10. جمال عبد الناصر مانع، **إتحاد المغرب العربي دراسة قانونية سياسية** ، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر،2004 .
11. حسين عمر ،" **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم العاصر** " ، دار الفكر العربي ،القاهرة ،مصر ، 1998.
12. حميد الجميلي،"**دراسات في العلاقات الدولية**"، منشورات أكاديمية الدرسات العليا ،طرابلس، 2005
13. رعد الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، ج2، دار الرضا للنشر، دمشق، 2001،.
14. سامي عفيفي حاتم ، " **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية ،التكاملات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق** "، الدار اللبنانية المصرية ، القاهرة ، 2005 ،.
15. سامي عفيفي حاتم ، "**التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم** "، ط 2 ، ج 2 ،الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، دون سنة نشر ،
16. سليمان المنذري، **السوق العربية المشتركة في عصر العولمة**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999.
17. صالح صالحي، **الاتحاد المغاربي :الإمكانيات والاستراتيجيات البديلة لتحقيق التنمية المستدامة والشراكة المتوازنة**، الندوة العلمية حول التكامل الاقتصادي العربي، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 8-9 ماي 2004م

18. صبيحة بخوش :**إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل والمعوقات السياسية**، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2011، ط1،.
19. صلاح الدين حسين **السيد** ، **الاتحاد الأوروبي والعملة الأوربية الموحدة السوق العربية** ،ط1، دار عالم الكتاب ، القاهرة، 2003 ، **نقلا عن** : أحمد حمة فيروز، شوقي بالي، عمان العلمي، **التكامل الاقتصادي العربي**، .
20. صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2004**، الفصل التاسع ، موازين المدفوعات والدين العام الخارجي ونظم الصرف،.
21. عبد الحميد براهميمي، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1980.
22. عبد القادر رزيق المخادمي،"**التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل**"، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون ، الجزائر، .2009
23. عبد المبعم السيد علي، **مسيرة التكامل الاقتصادي العربي**، تحرير محمود محمد الإمام ، 1993،
24. عبد المطلب عبد الحميد،"**السوق العربية المشتركة ، الواقع و المستقبل في الالفية الثالثة** "، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003،
25. عبد المنعم السيد علي، **الوحدة النقدية العربية** ، سلسلة الثقافة القومية 07، مركز الدراسات العربية، بيروت، 1986.
26. فليح حسن خلف ،"**العلاقات الاقتصادية الدولية**" ، مؤسسة الوراق للنشر ، الأردن ، 2001 ،.
27. فؤاد أبو ستيت،"**التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**"،الدار المصرية اللبنانية،الإسكندرية، مصر، 2004 ،
28. كارل دويتش ،"**تحليل العلاقات الدولية** "، ترجمة محمد محمود شعبان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1983 ،
29. كامل بكري ،"**التكامل الاقتصادي** " ،المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر ، مصر ، 1984 .
30. محسن الندوي ،"**تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة** "، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان ، 2011 ،
31. محمد عيسى عبد الله ،موسى إبراهيم ،" **العلاقات الاقتصادية الدولية** " ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، 1998
32. محمد لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها**، ج2، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1986،
33. محمد محمود الإمام ،" **التكامل الاقتصادي: الأساس النظري مع الإشارة إلى الواقع العربي** " ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1999 .

34. محمد هشام خواجكية ،" **التكتلات الاقتصادية الدولية** "، مديرية المطبوعات الجامعية ،جامعة حلب، 1972 ،

35. المركز الوطني للتوثيق:-**قاعدة المعطيات حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية** -الاربعاء 23 تموز (يوليو) 2003

36. **مؤتمر التجارة العربية البينية و التكامل الاقتصادي**- الجامعة الاردنية-كلية الدراسات العليا - 2004.

37. موريس شيفاول ، ألن وينترز ، "**التكامل الإقليمي والتنمية** " ، تر: كوميت للتصميم الفني ، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط ، مصر ، 2002 .

38. نزيه عبد المقصود ،" **التكامل الاقتصادي العربي مع تحديات العولمة مع رؤية إسلامية** " ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، مصر،2007 .

39. 1 -**Etienne arvaque, Gaellagadec intégration économique Européenne, 1ed, de book université, 2002, page 49.**

ثانيا: المذكرات الرسائل والأطروحات :

40. كاست علي، تكامل الاقتصادي العربي في ظل التكتلات الاقتصادية الكبرى، ذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير، 2008-2009،.

41. خبازي فاطمة الزهراء،" المنافسة لأورو دولار ومستقبل النظام النقدي الدولي"، رسالة ماجستير، جامعة البليدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005 م، ص124 .

42. أحما حمة فيروز ، شوقي بالي، عمان العلمي، **التكامل الاقتصادي العربي**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، 2012-2013، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،

43. محمد خليل المترلاوي،" **التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي**"، رسالة ماجستير غير منشورة، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك .عبد العزيز، كلية الاقتصاد والإدارة، 2002 .

44. فضيل رابح، **التكامل الاقتصادي العربي**، معوقات وأفاق، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر،1994م،

45. صلاح الدين نافع سليمان، **التجمعات الاقليمية العربية ودورها في التكامل الاقتصادي العربي**، معهد البحوث والدراسات العربية، رسالة ماجستير ، القاهرة، 1990،.

46. شوقي محمد حسن لاظ، **دراسة تحليلية لأثر قيام التكتلات الاقتصادية بين الدول النامية على معدلات النمو الاقتصادي**، مع إشارة إلى السوق العربية المشتركة، كلية التجارة ، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، القاهرة، 1979،

47. ماداني لخضر،" **تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية الإقليمية**"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006 ، ص102 .

48. رنا حمدي علي النجار، **آليات تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، رسالة ماجستير كلية التجارة، جامعة عين شمس القاهرة، 2004،

49. بوشول السعيد ، "**واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه**"، مذكرة ماجستير، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2009.

50. بن ناصر محمد، **المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقنصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008،

51. أسيا الوافي ،"**التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة**" ، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة باتنة، 2007.

52. محمد عبد الحكيم أحمد العفيف، **المشروعات العربية المشتركة كقاعدة للتكامل الاقتصادي العربي**، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2001.

ثالثا: المجلات :

53. محسن عوض، **مجلة المستقبل العربي**.العدد، 236 ص 98 **محاولات التكامل الإقليمي في الوطن العربي**، 1998.

54. قصري محمد عادل، **معوقات التكامل الاقتصادي المغاربي وأساليب تفعيله**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة زيان عاشور – الجلفة، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 04، مج:01، جوان 2017،.

55. على الدين هلال، **الوحدة العربية ومنهج البحث الاجتماعي** ، مجلة الطليعة العدد5 مايو 1974 ،

56. عبد العزيز الحمد العويشقي،" **التجارة البينية في دول المجلس وتأثير قيام الاتحاد الجمركي على التبادل التجاري بينها**"، مجلة التعاون، .العدد 60 ، الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، الرياض ،2004

57. عادل مساوي، عبد العلي حامي الدين :**المغرب العربي التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية**، مجلة البيان، الرياض، 1428هـ .

رابعا: المواقع الالكترونية:

58. أنظر في الموقع : www.eldjazira.net/html/25/04/1998.

59. عدنان شوكت شومان، **لكي تصبح جامعة الدول العربية أداة للتكامل والوحد**عبر الموقع : http://alhiwaradimocraty.free.fr/feras170204.htm .

60. DREE، L'intégration Economique « Sud- Sud »، Actualisation، Janvier 2002، Fiche de Synthèse ،

61. https://dspace.univ--ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/4643/1/ahma%20hema-bali_aman.pdf.

62. morton k.and Tulloch . p. trade and developing countries (London . 1977)

63. les ، Colloque Intrnational، et autre، Morgane Lohezic،Thierry Apoteker ، 16-17-Mars 2005، Maroc، Marrakech،nouvelles frontieres de l'UE

64. viner. Jacop. The costoms unions issue (London . 1950)

65. **الاتحاد المغاربي بين الافتراض والواقع** -سبق ذكره. http://www.aljazeera.net/NR/exeres/EE898964-E095-424A-BAF 3B0B0B80808F.htm

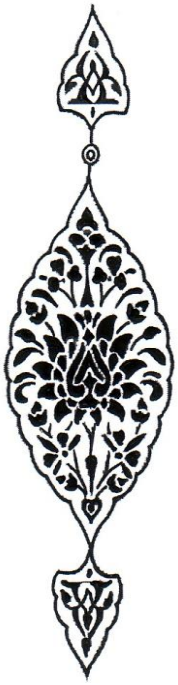

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

كلمة شكر

إهداء

مقدمة ..... أ

مدخل تمهيدي: مفاهيم وأبرز تجارب التكامل الاقتصادي

المبحث الأول : ماهية التكامل الاقتصادي.....01

المطلب الأول : مفهوم التكامل الإقتصادي وأهدافه.....01

أولا: مفهوم التكامل الاقتصادي.....01

ثانيا: أهمية التكامل الاقتصادي 02

ثالثا: أهداف التكامل الاقتصادي 03

المبحث الثاني: أبرز تجارب التكامل الاقتصادي في العالم.....04

أولا: مشروع الاتحاد الأوربي 04

ثانيا: جنوب شرق آسيا 08

الفصل الأول: مقومات ومؤهلات التكامل الاقتصادي العربي

تمهيد.....10

المطلب الأول: المقومات والمؤهلات الطبيعية والبشرية.....10

المطلب الثاني: المقومات والمؤهلات الحضارية والدينية.....12

المطلب الثالث: المقومات والمؤهلات الاقتصادية والمالية.....13

الفصل الثاني: محاولات التكامل العربي على المستوى الجهوي

تمهيد.....17

المطلب الأول: محاولات التعاون داخل مجلس التعاون الخليجي.....17

المطلب الثاني: محاولات التعاون داخل الاتحاد المغاربي.....23

لمطلب الثالث: محاولات التعاون داخل مجلس التعاون العربي.....25

خلاصة.....29

الفصل الثالث: أسباب معيقات ومشكلات التكامل الاقتصادي العربي

تمهيد.....31
المبحث الأول: أسباب معيقات التكامل الاقتصادي العربي.....31
المطلب الأول: الأسباب التاريخية.....31
المطلب الثاني :الأسباب الاقتصادية 32
المطلب الثالث :الأسباب السياسية.....35
المبحث الثاني: مشاكل وعوائق التكامل الاقتصادي العربي.....38
المطلب الاول :المشاكل التي تعترض مجلس التعاون الخليجي.....38
المطلب الثاني :المشاكل التي تعترض الاتحاد المغاربي.....41
المطلب الثالث : ضعف جهود الدول العربية داخل جامعة الدول العربية 46

الفصل الرابع: حلول وآفاق التكامل الاقتصادي العربي

تمهيد.....54
المطلب الأول: مقترحات دعم وتفعيل التكامل الاقتصادي العربي.....54
المطلب الثاني: مستقبل التنمية والتعاون الاقتصادي العربي.....57
المطلب الثالث: اقتراح توحيد العملة العربية لدول الاتحاد.....58
خاتمة 63
قائمة المصادر والمراجع
فهرس المحتويات

ملخص

تحاول هذه الدراسة معرفة أهم العوامل التي أدت إلى عرقلة مسيرة التكامل الاقتصادي المغاربي، والتي قضت على انتعاش التعاون الثنائي بين بلدانه الأعضاء، حيث تبين أن هذا التكتل يواجه عوائق مؤسساتية وأخرى إقتصادية وكذلك معيقات سياسية وأخرى مختلفة المجالات كان لها الأثر البالغ في تعثر مساره التكاملي . وهذا ما يستدعي ضرورة التّسريع في تطبيق جملة من الآليات والحلول المقترحة التي من شأنها أن تعيد بنائه وتفعيله، حيث توصلنا إلى أن من أهم هذه الحلول ضرورة بناء مؤسسات مشتركة فعّالة تحكم الديمقراطية في عملها تكون قادرة على إدارة العملية التّكاملية ككل وخصوصا قدرتها على إبتكار الحلول اللازمة والتغلّب على مختلف المعضلات.

الكلمات المفتاحية : التكامل الاقتصادي العربي، التكتلات الاقتصادية ، المنطقة المغاربية،

Abstract

This study attempts to identify the most important factors that led to the obstruction of the Maghreb economic integration process, which eliminated the revival of bilateral cooperation between its member countries, as it was found that this bloc faces institutional and economic obstacles, as well as political and other obstacles in various fields that had a significant impact on the faltering of its integration path.

This calls for the necessity of accelerating the implementation of a number of proposed mechanisms and solutions that would rebuild and activate it, as we have concluded that one of the most important of these solutions is the necessity of building effective joint institutions that govern democracy in its work and that are capable of managing the integrated process as a whole, especially their ability to devise the necessary solutions. And overcoming various dilemmas.

Keywords*:* **Arab economic integration, economic blocs, the Maghreb**